جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université de M'sila
Faculté des Sciences économiques commerciales et sciences de gestion
Département de sciences économiques

العنوان:

قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة
دراسة قياسية لحالة الجزائر
2013-1990

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبة:
بوقرة رشيدة

تحت إشراف الأستاذ:
بن لخضر السعيد

لجنة المناقشة

1- مغني ناصر	**رئيسا**
2- بن لخضر السعيد	**مشرفا**
3-قفصي توفيق	**مناقشا**

السنة الجامعية:2015/2014

إهـــداء

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

وعليه يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف بن لخضر السعيد على توجيهاته القيمة وإلى كل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان ،لى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة موضوع المذكرة.

رشيدة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

وعليه يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف بن لخضر السعيد على توجيهاته القيمة وإلى كل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان ،لى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة موضوع المذكرة.

رشيدة

الفهرس

الموضوع.....الصفحة
شكر وعرفان.....
فهرس المحتويات.....
قائمة الجداول والأشكال.....
المقدمة العامة .....أ–د

الفصل الأول:مدخل للنمو الاقتصادي

تمهيد..... 6
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي..... 7
المطلب الأول:تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات..... 7
المطلب الثاني:مقاييس النمو الاقتصادي..... 9
المطلب الثالث:خصائص وأنواع النمو الاقتصادي..... 11
المبحث الثاني:أساسيات النمو الاقتصادي..... 13
المطلب الأول:فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي..... 13
المطلب الثاني:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي..... 15
المبحث الثالث:نظريات النمو الاقتصادي..... 18
المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية..... 18
المطلب الثاني:النظرية الكنزية..... 32
المطلب الثالث:النظرية النيو كلاسيكية والحديثة..... 26
خلاصة..... 36

الفصل الثاني :الاطار النظري للبطالة

تمهيد..... 38
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول البطالة..... 39
المطلب الأول:تعريف البطالة وقياسها..... 39
المطلب الثاني:أنواع البطالة..... 41
المطلب الثالث:أسباب البطالة..... 43
المبحث الثاني:النظريات المفسرة للبطالة..... 45
المطلب الأول:التفسير الكلاسيكي والنيو كلاسيكي..... 45
المطلب الثاني:التفسير النقدي والكنزي..... 48

المطلب الثالث:التفسير الحديث للبطالة..... 50
المبحث الثالث:السياسة الاقتصادية المتبعة للحد من البطالة..... 53
المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية..... 53
المطلب الثاني:آثار البطالة..... 54
المطلب الثالث:الحلول المقترحة لعلاج البطالة..... 57
خلاصة..... 61

الفصل الثالث:الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة فى الجزائر

تمهيد..... 63
المبحث الأول:تشخيص البطالة في الجزائر..... 64
المطلب الأول:آثار سياسة الاصلاحات على مستوى التشغيل والبطالة..... 64
المطلب الثاني:خصائص وأسباب البطالة..... 68
المطلب الثالث:ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر..... 69
المبحث الثاني:النمو الاقتصادي في الجزائر..... 75
المطلب الأول:خصائص النمو في الجزائر..... 75
المطلب الثاني:اتجاهات النمو في الجزائر..... 76
المطلب الثالث:العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة..... 79
المبحث الثالث:قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر..... 81
خلاصة..... 84
الخاتمة العامة..... 86
قائمة المصادر والمراجع.....
ملخص الدراسة.....

قائمة الجداول و الأشكال

1-قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	9
02	حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول 1998	66
03	حصيلة عقود ما قبل التشغيل للفترة 1998 – 2000	70
04	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	73
05	مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003).	77
06	تطور معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2013	80
07	حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل	81
08	تحليل التباين للانحدار البسيط	82

2-قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج Ak	32
02	التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية	46
03	توضيحي للانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل	55
04	رسم لوحة الانتشار	81

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعد مواضيع البطالة والنمو الاقتصادي من اهتمام الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية ،لما لهما من أثر كبير على تطور ورفاهية المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وأحد أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير لطالبي الشغل، حيث تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن القوى غير العاملة غير مستقلة في الاقتصاد تعود بالسلب على النمو الاقتصادي وقد اهتمت الكثير من المدارس الفكرية الاقتصادية بهذه الظاهرة ، ومن جهة أخرى يبرز الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي مع نهاية الحرب العالمية الثانية إذ دفع خروج دول العالم من ويلات الحرب العالمية الثانية إذا اهتمت بميادين النمو والتنمية الاقتصادية فظهرت مدارس تحدد وتعطي تفسير لهذه الظاهرة في الكلاسيك والنيوكلاسيك وغيرها.

والجزائر، كغيرها من دول العالم، ما زالت تعاني من مشكلة البطالة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتسعى للقضاء عليها ، كما أنها تهتم بتحسين من النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع نسبة التشغيل.

أولا: إشكالية البحث

ما مدى تأثر معدلات البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة؟
- ما تأثير سياسة الإصلاحات في الجزائر على مستوى التشغيل والبطالة؟
- ما هي أسباب البطالة في الجزائر؟وما هي الترتيبات التي اتبعتها لمكافحة هذه الظاهرة؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة؟

ثانيا:الفرضيات

هناك مجموعة من الفرضيات يمكن صياغتها كالتالي:

- وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للنمو الاقتصادي .
- وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة.
- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أثر على مستوى التشغيل والبطالة.
- إن أسباب البطالة في الجزائر متنوعة ، وهناك مجموعة من الترتيبات وضعتها الجزائر لمكافحتها.
- وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

ثالثا: أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر
- تحديد الإجراءات اللازمة للحد من البطالة.
- التعرف على أسباب البطالة في الجزائر
- معرفة العوامل التي يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي

رابعا:أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة ومدى سعي مختلف الدول وبما فيها الجزائر في إتباع بعض السياسات لحلها وهذا من خلال التأثير على النمو الاقتصادي.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

هناك مبررات دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع

- إن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة لكونه متعلقا بالحياة الاجتماعية للأفراد بحيث أن النمو يهدف إلى تحسين الوضعية المعيشية والاجتماعية للأفراد.
- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.

سادسا: صعوبات البحث

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضنا في إنجاز هذا البحث تتمثل في:

- ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها

سابعا: المنهج المستخدم

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

- برنامج spss.

ثامنا: حدود الدراسة

من ناحية المكان فالدراسة تخص الجزائر أما في ما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من 1990 إلى 2013

تاسعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة الطالب سليم عقون بعنوان :"قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة" دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر– وهي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية ، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009–2010، حاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2007.

الدراسة الثانية:معاذ صغير بعنوان تقديردالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2011، جامعة المسيلة، 2012 –2013، وهي مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، حيث قام من خلال هذا البحث الاجابة على الاشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 –2011،ويمكن حصر أهم النتائج التي توصل إليها في هذا البحث:

- اختلاف مفاهيم النمو الاقتصادي وطريقة قياسه تصعب من إعطاء الوضعية الاقتصادية الحقيقية للبلد محل الدراسة،ولذلك تتغير مفاهيم النمو الاقتصادي من منطقة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر.
- اعتماد الجزائر على قطاع واحد يعرض اقتصادها للأزمات كما حدث عام 1986

عاشرا:هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل إطار خاص بالنمو الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث رئيسية والمتمثلة في المبحث الأول خاص بالمفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي أما المبحث الثاني يتمثل في أساسيات حول النمو الاقتصادي ،أما المبحث الثالث تناولنا فيه أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني:تناولنا في هذا الفصل إطار خاص بالبطالة وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية والمتمثلة في المبحث الأول خاص بالمفاهيم الأساسية حول البطالة أما المبحث الثاني فخصصناه للنظريات المفسرة للبطالة ، أما المبحث الثالث فحاولنا أن نتطرق فيه إلى السياسة الاقتصادية المتبعة للحد من البطالة.

الفصل الثالث: هذا الفصل خصصناه للدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر من خلال ثلاث مباحث رئيسية المبحث الأول: يتمثل في تشخيص البطالة في الجزائر، أما المبحث الثاني: يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر أما المبحث الثالث: فيتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا أساسيا ومهما في حياة الفرد لذلك تسعي مختلف المجتمعات والاقتصاديات للعمل على تحقيقه والبحث عن العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل.وتحقيقه يؤدي إلى توفير جميع شروط الحياة والرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

فالنمو الاقتصادي يعتبر موضوع بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع لذلك وجب أن نتطرق إليه من خلال هذا الفصل.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي من خلال التعريف،المقاييس،الخصائص والأنواع.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه أساسيات حول النمو وذلك من خلال فوائد وتكاليف النمو،العوامل المحددة للنمو،أما في المبحث الثالث فسنحاول التطرق إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وذلك من خلال النظرية الكلاسيكية،النظرية الكنزية،النظرية النيوكلاسيكية والحديثة.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

من المهم تحديد مفهوم النمو الاقتصادي،وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي،فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟وما هي مقاييسه؟ما هي خصائصه وأنواعه؟.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

توجد للنمو الاقتصادي عدة تعاريف ،نذكر منها:

- الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.
- ويعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي،بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[2]

- ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن،حيث متوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي على عدد السكان.[3]
- ويعرف النمو أيضاً بأنه الزيادة الطردية أو المستمرة في إنتاج بلد ما خلال فترة أو عدة فترات من الزمن،وبذلك فإن النمو يختلف من مجرد التوسع الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.[4]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة،بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

---

[1] أشواق بن قدور ،**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**،دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2013،ص63.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007،ص73.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص11.

[4] مسعي محمد،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي**،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،العدد 10، 2012،ص150.

ثانياً:الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة،وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان،فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]

إن التنمية الاقتصادية عملية تحول شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما،وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام أو قيم هذه المكونات وعلاقتها الهيكلية البينية والضمنية،فتمتد هذه العملية إلى أحجام أو قيم ونسب كل من عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال والإدارة) وقطاعات الإنتاج ونشاطاته (الزراعية والصناعية والخدمية) ووحدات الإنتاج (الصغيرة والكبيرة) و(الاستهلاكية والإنتاجية) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو(الإقليمي)،وكيفية توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار والاستثمار وفيما بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح وكذلك القطاعين العام والخاص ومن ثم المواقع والمناطق شبه الحضرية والريفية والمراكز الحضرية والإقليمية .... والقطاعين (المحلي والخارجي) من خلال حركات السلع والخدمات والدخول ورؤوس الأموال والقوى العاملة.....[2]

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل،هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. [3]

ومما سبق يمكن التفرقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

---

[1] كامل بكري،**التنمية الاقتصادية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،1988،ص63.

[2] هوشيار معروف،**التنمية الاقتصادية**،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،عمان،2005،ص ص 11،12.

[3] عروب رتيبة،بوسيعين تسعديت،**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (الجزائر حقائق وآفاق)**،الملتقى الوطني بعنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطعية،ص04.

الجدول رقم (01):الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
_ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. _ يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. _لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. _ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	_ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. _ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. _ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. _ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بنابي فتيحة،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ،دراسة نظرية،مذكرة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية،جامعة بومرداس،2008_2009،ص04.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

1_ الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي،فقد يكون لدى الدولة الموارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلاً.[1]

2_ معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:

عبر سنجر عن معادلة النمو الاقتصادي بأنها دالة لثلاث عوامل وهي:

أ_ الادخار الصافي.

ب_ إنتاجية رأس المال.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**،قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية،مصر،2002،ص72.

ج_ معدل نمو السكان.

وهذه المعادلة على الشكل: $D = SP - R$

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد =(معدل الادخار الصافي ×إنتاجية الاستثمارات الجديدة – معدل نمو السكان).

وقد وضع سنجر بعض التقديرات لمعادلته إلاّ أنه توجد بعض الانتقادات عليها.

- أن معدل الادخار الصافي حسب سنجر=6% من الدخل القومي.

لكن في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر.

- أن إنتاجية الاستثمارات الجديدة=0.2% هي نسبة منخفضة،وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية.

أن معدل النمو السنوي للسكان= 1.25% وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية.[1]

3_ متوسط الدخل (الدخل الفردي)

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس مستوى التقدم التقني في معظم دول العالم[2]،ولكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،مرجع سابق،ص ص100،101

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،مرجع سابق،ص 98

[3] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف،مرجع سابق،ص 72.

ولذلك يؤخذ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لقياس حجم الاقتصاد ويحدد قيمة جميع المنتجات والخدمات التي تم إنشاؤها داخل البلد وفي سنة معينة،حيث يمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الجمالي على النحو التالي:

معدل النمو الاقتصادي في سنة t:

معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى. = $\frac{RGDPT-RGDPt-1}{\mathrm{RGDP}t-1} \times 100$ [1]

إن هذا المقياس يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين،ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب .

فإذا كان متوسط الحقيقي عام 1985=ل$_0$،ثم بلغ العام العاشر(1994)ل$_1$،فيمكن حساب النمو السنوي المركب(م)بالطريقة التالية:[2]

ل$_1$=ل$_0$(1+م)^{10} ودون التقيد بفترة زمنية معينة.

ل$_ن$=ل$_0$(1+م س)^ن

المطلب الثالث:خصائص وأنواع النمو الاقتصادي

أولا:خصائص النمو الاقتصادي

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن الدولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها،فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل،ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

[1] عبد الوهاب أمين وفريد بشير :**الاقتصاد الكلي**،مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية،ط2،2010،ص74.
[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص 98.

- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.[1]

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو.

1_ النمو الطبيعي:

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلي التقسيم الاجتماعي للعمل،التراكم الأولي لرأس المال،سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة،تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوقا فيها عرض وفيها طلب.

2_ النمو العابر أو غير المستقر:

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية،لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته،ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية،حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية،وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة،لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف والمعجل ويؤدى في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3_ النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته،غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين،وبواقعية الخطط المرسومة،وفعالية التنفيذ والمتابعة،وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط،وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد،وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.[2]

---

[1] خبابة عبد الله،**تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2014، ص ص16_17.

[2] محي الدين حمداني،**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**،دراسة حالة الجزائر ،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2008_2009،ص ص8_9.

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها،والأكيد انه لتحقيق أي هدف وخاصة إذا كان مهما علينا، أن نتحمل أعباء وتكاليف الوصول إليه وذلك بالتركيز على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

فما هي فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه؟ وما هي العوامل المحددة له؟

المطلب الأول: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

أولاً: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم فوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

1_ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

2_ زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

3_ يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

4_ التخفيف من مشكلة البطالة.

5_ زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن،الصحة،التعليم،بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي،دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.[1]

ثانيا:تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة الأضرار والتضحيات التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

[1] بنابي فتيحة،مرجع سابق،ص10.

1_ التكاليف البيئية والصحية

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الأخير من القرن 20 شهدت النمور الأسيوية الأربعة تايلنديا، ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيا معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بلغت كحد أدنى 5%،كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 70% إلى 50%،ونفس الشيء شهدته دول اليابان،كوريا الجنوبية،الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا.

لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول،حيث أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم،تقع في القارة الأسيوية وتظم هذه الدول في قائمتها،حيث أثبتت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع.[1]

ويعتبر التلوث البيئي احد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي،والسبب الرئيسي الذي يدعو إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،بحكم أنه نتيجة التضارب بين المصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات،ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة،يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية،وهو أمر غير منطقي بحكم أن أثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية،بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيضا، إذ شهدت معظم دول العالم نمو كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدل النمو الاقتصادي،وذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ «أنمو أولا وأنظف أخيرا».[2]

2_ التضحية بالاستهلاك

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي،بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي،فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار

[1] Vinod thomas and tamra belt:growth and the environment :alies or foes.?finance and development review:international monetary fund ;1997;p22.
www.inf .org/external/puls/ft/fandd/1997/06/pdf/Thomas.pdf.reviewed.

[2]IBID:PP22-23.

وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل،لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تتمتع الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3_ التضحية بالراحة الآنية

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع،وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل،إذ أن الأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى،أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية،وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد،والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو اشتغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو ومن أهمها:

1_ رأس المال المادي

وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج،ويتنج سلعا أخرى،كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية،ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس،وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة،أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة،وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

[1] بودخدخ كريم،**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**،دراسة حالة الجزائر 2001-2009،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2009_2010،ص86.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي،وهذا الأخير هو عملية تراكمية يضاف من سنة إلى أخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار وهو مرادف لعملية التكوين الرأسمالي،حيث يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع أو يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس المال المجتمع.

وفي كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي "الاستثمار"هو أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

2_ رأس المال البشري

ويعبر رأس المال البشري،أو الاستثمار البشري على أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع.

ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط،بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

ويعتبر أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني،وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل،مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي،حيث يشكل مصدراً رئيسياً للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ويمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.[1]

3_ معدل التقدم التقني:

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدى إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**،الدار الجامعية، الإسكندرية،2010،ص ص 272_273.

[2] طالب محمد عوض،**مدخل إلى الاقتصاد الكلي**،معهد الدراسات المصرفية،الأردن،2006،ص183.

4_ التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.[1]

5_ عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية،اجتماعية ثقافية ،أو اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو،والنظام القانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري،والنظام الضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة،واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.[2]

6_ التجارة الدولية

عندما يشار إلى التجارة الدولية الحرة بأنها محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصاديا حاليا،وذلك خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،فقد أدى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي وذلك ساعد على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير كما أن الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي،ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد أدى إلى تيسير اقتراض الدول النامية من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جدا.

وفي الوقت الراهن، فوضع كثير من الدول الأقل تقدما غير جيد وباستثناء عدد قليل من الدول الناجحة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية فنجد أن الدول النامية غير البترولية تواجه صعوبات شديدة عند محاولتها تحقيق النمو الاقتصادي السريع استنادا إلى التجارة العالمية.وأخيرا استطاعت الدول النامية تحقيق النجاح في انتاج بعض السلع بصورة تنافسية (ملابس،أحذية) فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى القيود الجمركية على السلع القادمة من الدول النامية.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص274.

[2] بنابي فتيحة،مرجع سابق،ص9.

[3] معاذ صغير،**تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر**،دراسة قياسية،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،2012-2013،ص73.

المبحث الثالث:نظريات النمو الاقتصادي

يختلف تفسير النمو الاقتصادي من نظرية إلى أخرى،والتي سنتطرق لها من خلال المبحث التالي:

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية

تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الاقتصادي منهم مالتوس،دافيد ريكاردو ،آدم سميث،كارل ماركس،وهي كالتالي:

1_ مفهوم سميث

لا يعتبر "سميث"القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون،غير أنه يعترف ان القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع.

يقول آدم سميث أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص،لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال،كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالاً إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية،حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

يرى سميث أنه هناك عاملاً أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم،الأشغال العامة،وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، فينتج عنه زيادة معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدى إلى الركود نظراً لتناقص المردودية في القطاع الزراعي،غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع،ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[1]

[1]اشواق بن قدور ،مرجع سابق،ص ص 70_71.

وكذلك يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر،فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلاّ أنهم يشكلون معا الشجرة ككل ويطلق على هذه الفرضية بعملية النمو.[1]

2_ دافيد ريكاردو:

يرى ريكاردو بأن الزارعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم إلاّ أنه يرى بأن الزارعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة،ولم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك،ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهم:

أ_ الرأسماليون:

ويعتبر دورهم أساسي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات(رأس المال المتداول) وذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح،فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسيع فيه وهذا يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو.

ب_ العمال:

وهذه المجموعة أكثر عددا في المجتمع،ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج ومعداته،وتعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون،مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية.

ج_ ملاك الأراضي:

وهؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم.[2]

هناك مجموعة من أفكار خاصة في مجال تراكم رأس المال لدى ريكاردو وهي:

[1] خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص42.

[2] فليح حسن خلف،**التنمية والتخطيط الاقتصادي**،عالم الكتب الحديث،ط1،عمان،2004،ص 110،112.

أ_ نسبة الربح

إذا كانت نسبة الربح أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن هناك إمكانية لتراكم رأس المال،أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح فلن يكون هناك إمكانية لإحداث تراكم،ويربط ريكاردو تلك النسبة بعملية التنمية حيث يوجه التراكم الرأسمالي للاستثمار في الزارعة عن طريق استخدام تقنيات حديثة مما يدفع بالإنتاج إلى زيادة وتحقيق الأرباح،وفي المرحلة التالية يتم الدخول في دورة إنتاجية أكبر من الأولى فيزداد الطلب على العمالة وترتفع أجورهم فتنخفض الأرباح.

ب_ زيادة الأجور

في تحليل ريكاردو تلعب الأجور دورا حيويا في توزيع الدخل بين رأس المال والعمل ،فانخفاض أسعار الذرة يؤدي لزيادة الطلب عليه مما يؤدي لدخول الأرض الأقل خصوبة مجال الإنتاج،وهذه الأرض الجديدة تحتاج إلى العمالة أكثر فيزداد الطلب على العمل بما يدفع بأجورهم للارتفاع،كما يرتفع ريع الأراضي القديمة مما يؤدي لخفض أرباح رأسماليين وبالتالي انخفاض القدرة على زيادة تراكم رأس المال.

ج_ ربح الصناعات الأخرى

يقول ريكاردو أن الفلاح ينظم أرباح المنتجات غير الزراعية التي يتم الاتجار فيها حتى تتوازن نسبة الربح بين كل من قطاعي الزراعة والصناعة في المجتمع،ففي الصناعة تستخدم الذرة كمدخل،وعلى ذلك فإن نسبة الربح في الصناعة تتحدد بناء على العلاقة السعرية بين الذرة والسلع الزراعية المنتجة فانخفاض الأرباح في الزارعة يؤدي في الدورة التالية إلى ارتفاع أسعار الذرة مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعة وبالتالي انخفاض الأرباح بالصناعة أيضا.

2_ مصادر أخرى للتراكم

أ_ الضرائب:

تعد الضرائب مصادر للتراكم التي تسيطر عليها الحكومة،فتحصل الضرائب من الرأسماليين وملاك الأراضي والعمال يعني تحويل جزء من دخول أفراد هذه الفئات للحكومة،وعن طريق زيادة الضرائب يمكن خفض الاستهلاك وبالتالي زيادة الجزء المخصص للتراكم إلا أن ريكاردو لا يحبذ هذا الأسلوب من أساليب التراكم.

ب_ المدخرات

بعد رفض ريكاردو لأسلوب الضرائب نرى أنه يحبذ الادخار الحر كأحد مصادر التراكم،خاصة عندما يكون من خلال زيادة الأرباح وخفض أسعار السلع.

ج_ تحرير التجارة

يعد ريكاردو من أنصار تحرير التجارة،فالتجارة الحرة تساعد على زيادة التراكم وعلى سبيل المثال فإن السماح باستيراد الذرة بأسعار منخفضة يعمل على زيادة الربح وبالتالي إتاحة الفرصة أكبر للتراكم الرأسمالي،رغم أن ذلك سيؤدي في البداية إلى خفض الطلب على العمال وانخفاض أجورهم.[1]

3_ روبرت مالتوس

اشتهر مالتوس من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان،حيث كان متشائما في ذلك إذ اعتقد بأن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء والثروة ينمو بمتوالية عددية،وهذا يؤدى إلى الضغط على الموارد باستمرار الزيادة السكانية إذا تركت بدون تحديد أو تدخل فيها.

يرى مالتوس أن النمو يتمثل بالفرق بين أقصى ناتج قومي نهائي منتظر والناتج القومي الفعلي،وقد تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسيين هما الزراعة والصناعة واعتبر أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بسبب ضعف ارتباط التقدم التكنولوجي والفني بها،وقد اقترح مالتوس قوانين للإصلاح الزراعي وتحديث للزارعة بالشكل الذي يحقق نمو الإنتاج الزراعي وبما يمنع إعاقة الزراعة لعملية النمو.[2]

ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج،حيث يرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية،لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين،والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع،وأن

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**،مطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999،ص 63-66.

[2] فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص ص116_117.

انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.[1]

4_ كارل ماركس

كان كارل ماركس الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه فبينما يرى آدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة بين الرأسماليين أما ريكاردو فيرى هذا الانخفاض يعود إلى تناقص عوائد للأرض،أما ماركس فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد،وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف(أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال)،وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل،ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة).ولم ير ماركس أية مشكلة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل،لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل،إن رد الرأسماليين على ذلك إما إبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل.

وسبب ميل الرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل،تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة،وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية،وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية.

حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة على السلطة.[2]

[1] مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2007،ص ص 59-60.

[2] مدحت القريشي،المرجع نفسه،ص ص 60_61.

نقد نظرية النمو الكلاسيكية

1_اعتقدوا أن الأرباح هي مصدر للادخار لكن في الواقع توجد مصادر أخرى للأرباح مثلا القطاع الحكومي.

2_ كانت نظرتهم تشاؤمية للنظام الرأسمالي،والقوانين التي وضعوها غير واقعية،قانون تناقص الغلة ونظرية مالتوس في السكان.

3_ أكدوا على أن كل الادخار موجه للاستثمارات ولكن في الحقيقة يمكن للاستثمار أن يزيد عن الادخار من خلال القروض البنكية.

4_ لم يأخذوا بالحسبان الدور الذي يلعبه القطاع الحكومي.

5_إهمالهم للتقدم العلمي والتكنولوجي.

6_ تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح.[1]

7_ عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار،والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.[2]

المطلب الثاني : النظرية الكنزية

1: النظرية الكنزية (نموذج هارود _ دومار)

كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين حتى جاءت أزمة الركود الاقتصادي والتي سميت بالكساد العظيم خلال الفترة (1930_1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكنزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

[1] خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص ص33-34.

[2] أشواق بن قدور،مرجع سابق،ص73.

ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من روي هارود،وايفسي دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي،وقد عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة[1]،وأقام الاقتصاديان نموذجا على ضوء افتراض أن الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار،بالإضافة إلى ثبات كل من المستوى العام للأسعار ومعامل رأس المال/الناتج (K/L) ،كما أن حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.[2]

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الانتاجية،وأن معدل النمو في الناتج $(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها$(\Delta S/\Delta Y)$ وكذلك معامل رأس المال/الناتج (K/Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S$$

حيث أن (S) معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار $S = I$

وبذلك فإن $i = I/Y$

حيث (i) هي معدل الاستثمار وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K$$

والمعامل الحدي لرأس المال /الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K = \frac{I}{\Delta Y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على

$$\Delta Y/Y = I/Y \div K$$

---

[1] فريدريك شرر ،**نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**،تعريب على أبو عمشة،مكتبة العبيكان،ط1،2002،ص ص 38_39.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،مرجع سابق،ص131.

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار(أو معدل الادخار)مقسوما على معامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي:$g = s/k$

حيث أن:

g: معدل نمو الناتج.

s: معدل الادخار.

k : المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل النمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج:ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج،إذا كان على النمو أن يكون مستقرا.

ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي،أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).[1]

ويتبن لنا من خلال نموذج"هارود_دومار" وجود ثلاثة أنواع لمعدلات النمو:

معدل النمو الفعلي:وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة ويساوي إلى: $(\Delta Y/Y)$.

معدل النمو الطبيعي:وهو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة،ويسمي بمعدل النمو الممكن.

معدل النمو المرغوب:وهو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة،وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات،إذ أن توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع مرور الوقت إذ حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب،وعلى هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب.[2]

[1] مدحت القريشي،مرجع سابق،ص ص 75_76.

[2] بودخدخ كريم،مرجع سابق،ص ص116_117.

2-الانتقادات الموجهة للنموذج:

قام نموذج هارود_دومار على أساس عدة افتراضات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودية،حيث يفترض ثبات عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثابتها على الرغم من تسمية النموذج **بالنموذج الحركي**،وهو نفس الانتقاد الذي ذهب إليه كل من ماير ويلدوين بخصوص افتراض ثبات الأسعار حيث يعتقدان أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار،أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم لأن النموذج قام على أساس منع الاقتصاديات المتقدمة من الدخول في حالة الركود طويل الأمد على عكس البلدان النامية التي تنخفض فيها معدلات النمو بالأساس أو قد تنعدم بالكامل،كما أنها تتميز بانخفاض معدلات الادخار ورأس المال وتغير الأسعار وغياب حالة الاستخدام الكامل،زيادة على أن البلدان النامية تتميز بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي يكون عادة مفتوحا وهو العكس النقيض لافتراضات نموذج هارود_دومار.

وما يعاب أيضا على النموذج الافتراض بعدم تدخل الدولة في القرارات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي وهو افتراض غير واقعي حتى في أكثر البلدان الرأسمالية التي يتقلص فيها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: نظرية النيو الكلاسيكية والحديثة

أولا: النظرية النيو الكلاسيكية

تهدف النظرية النيو الكلاسيكية إلى تحديد مختلف مصادر النمو الاقتصادي وطرق تفيعلها ولذلك سنتطرق إلى النظرية النيو كلاسيكية في النمو الاقتصادي من طرف الاقتصادي روبرت سولو كالتالي:

1- نموذج سولو:

يعتبر نموذج سولو النيو الكلاسيكي للنمو إسهاما حمل بذور التطور للنظرية النيو الكلاسيكية في النمو ويقوم هذا النموذج على توسيع اطار نموذج هارود ودومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل،ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي حيث يستخدم نموذج سولو فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال كما

[1] بيوض محمد العيد،**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**،دراسة مقارنة،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،2010_2011،ص ص65_66.

يفترض ثبات الغلة وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يفسر النمو في المدى الطويل كما أنه يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.[1]

تقوم النظرية التقليدية الحديثة على الافتراضات التالية:

1- إن استثمار يعادل الادخار دائما عند مستوى العاملة الكاملة.تفترض أن الادخار s جزء ثابت من الناتج حيث أن :S=sy(0< s< 1)

ولذلك فإن دالة الادخار هي نفسها دالة الادخار عند دومار.

2- قوة العمل والسكان ينموان بمعدل ثابت n وهذا المعدل مستقل عن الأجر الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

3- دالة الإنتاج تسمي بالإحلال بين العوامل،وهكذا يستطيع أن يحل رأس المال محل العمل.[2]

ومن خلال نموذج سولو،تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال،العمل حيث تمثلت فرضيات نموذج سولو فيما يلي :

- الإنتاج دالة لعنصري العمل ورأس المال y=f(K;L)
- الإنتاجية الحدية $f' > 0$ موجبة .
- تناقص القلة أي أن المشتقة الثانية اقل من الصفر $f'' < 0$
- أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n).
- أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار ،حيث إذا رمزنا بـ S لنسبة الادخار ،فان الزيادة في رأس المال تكتب بـ dk(t) / dt = syt،وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ،بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدى الطويل ،ومنه فان المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها
- df (t) / dt = nlt ،وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل At بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ ،فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالتالي : $\frac{dkt}{dt} = sf(kt) - (nf\lambda)Kt$

[1] ميشال تودارو،**التنمية الاقتصادية**،دار المريخ ،الرياض،المملكة العربية السعودية،2006،ص150.

[2] مايكل ابدجمان،ترجمة محمد إبراهيم منصور،**الاقتصاد الكلي**،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،1999،ص463.

2- عرض النموذج :

- **دالة الإنتاج:**تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج(Y) ورأس المال(k) والعمل (L) ومردودية العمل(A) إذ تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطى بالعلاقة التالية :

t : تمثل الزمن

$$Y = F (Kt , Lt , At)$$

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ،ويتغير الإنتاج في الزمن وفقا لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها .ذلك بواسطة كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني ،والذي يتم بزيادة حجم المعرفة .أما الجداء AL يعبر عن العمل الفعلي ويطلق على A بالتقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي .

إذ يجب على أن تكون النسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة ،وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل بناء على المعطيات التجريبية ،كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تؤولان إلى الصفر إذا ما آل عنصر المال ورأس المال (على التوالي)إلى ما لانهاية ،وتؤولان إلى ما لا نهاية إذا ما آل عنصر العمل ورأس المال (على التوالي)إلى الصفر أي :

$$\lim_{k\to\infty} f(k.,) = \lim_{L\to\infty} f(.,L) = 0$$

$$\lim_{k\to 0} f(K.,) = \lim_{L\to 0} f(.,L) = 0$$

- يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار ،بحيث إذا رمزنا بـ S نسبة الادخار ،فان الزيادة في رأس المال تكتب كما يلي : $dk(t)/dt=SY(t)$ وإذا افترضنا أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ،إضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل .وعليه فان المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كالآتي :

$dL(t)/dt=nL(t)$ ،وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في$A(t)$ بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ فان الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي :

$$dk(t)/dt = sf[k(t)] - (n+\lambda)k(t)$$

ومنه فان نمط النمو النظامي يعرف بالقيمةk^* حيث:

$Sf(k^*)=(n+\lambda)k^*$،فنكون بصدد الحالة النظامية عند ما تنمو عدة متغيرات بمعدل ثابت (أي $dkt/dt = 0$).

3- نتائج نموذج سولو:

- من خلال هذا النموذج يمكن استخلاص ما يلي : (فيما يتعلق بالتوازن على المدى الطويل)
- نسبة رأس المال على العمل : الإنتاج والاستهلاك للفرد تثمر بالمقدار λ
- المتغيرات على مستوى (رأس المال،الإنتاج والاستهلاك)تنمو بمعدل $\lambda + h$
- معدل الأجر $e^{\lambda t}(f(k^*) - k^* f(k^*))$ ينمو بالمقدار λ
- مردودية رأس المال تساوي $f(k^*)$وهي ثابتة.

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية ،فله علاقة ديناميكية الانتقالية أي كيفية اقتراب الدخل الفردي الاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيق لاقتصاد آخر.[1]

1- **نموذج رامسي** : يتم عرض نموذج رامسي كالآتي :

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة ،التي لها نفس دالة الإنتاج من الشكل$g=f(K,AL)$ والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو ،وان تنتج سلعة واحدة ،بالإضافة إلى انه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن h،ودالة منفعتها غير منتهية زمنيا وتعطى كالآتي :

$$\int_0^T e^{-pt} u(ct)dt$$

أ- معدل الأفضلية للحاضر ،كلما كان مرتفعا كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبلي .

وعليه فانه في الزمن $t+1$ يتم التقسيم بين الاستهلاك$c+1$ والاستثمار $kt+1$عن طريق الإنتاج والذي هو دالة الاستثمار في الفترة t،أخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $h \times k$ ويمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار كما يلي :

$$.DK/dt=K = f(k)-(\delta+h)k$$

ومنه فحسب رامسي فان النمو الأمثلي يتم عند تعظيم دالة المنفعة التالية :

$$\text{Max} \int_0^\infty e^{pt} u(ct)dt$$

s/c

$$K = f(k)-(\delta+h)k-c$$

[1] أشواق بن قدور ،مرجع سابق ،ص 86-89.

ذات قيمة لـ K تساوي NO/KO

يتم حل هذا النموذج وفقا لتقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي :

$$\frac{i}{c} = \sigma(c)[f(k) - \delta - n - p]$$

حيث $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك .[1]

إنتقادات نموذج سولو:

إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.

افتراض النموذج لتماثل السلع،افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها سولو.

افتراض الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع،ويكون أكثر ابتعاد في البلدان المتخلفة.

اعتبر التقدم الفني في نموذج سولو كمتغير خارجي.[2]

ثانيا:النظريات الحديثة للنمو

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي و الآلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ، و بالتالي تنشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي،وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي ، و أنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ، و لكن مع وجود بعض الاختلافات، و قد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، فنجد مثلا **ROMER** يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث و التطوير و بالإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق أما **LUCAS** فقد ركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه .

[1] أشواق بن قدور ،مرجع سابق ،ص ص 91-92.

[2] معاذ صغير،مرجع سابق،ص ص 44-45.

1- نموذج AK

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي و أكثرها بساطة و التي يكون فيها السياسات الاقتصادية دور و انعكاسات على النمو في المدى الطويل ، و نموذج AK جاء لمعالجة مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، و عليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج Ak إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية

أي أن $\alpha = 1$ ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تكون كالتالي:

$$Y = Ak \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث أن A معامل ثابت ، أما K فتمثل رصيد رأس المال ، و هذه الدولة تقودنا إلى وضع أين يكون فيه العائد الثابت ، و تراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج **سولو**:

$$K^* = Sy - \delta k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن K^* تمثل التغير في رأس المال مع افتراض أن عدد السكان ثابت

$$L^* = nL = o \text{ أي}$$

(1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية :

$$\frac{Y^*}{Y} = SA - \delta \ldots\ldots\ldots (03) \quad \text{أو}$$

$$\frac{K^*}{K} = SA - \delta \ldots\ldots\ldots (04) \quad \text{أو}$$

$$\frac{K^*}{K} = S\frac{y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots (05)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج أما K فتمثل رأس المال الموسع و الذي يتضمن رأس المال العيني – الآلات و المعدات– و رأس المال البشري (العمالة)، و يعبر S عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة و موجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، و عليه بالعودة إلى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل رقم (01) .

الشكل رقم (01) = نموذج Ak

الادخار والاستثمار يكونان دائما أكبر من الاهتلاكات

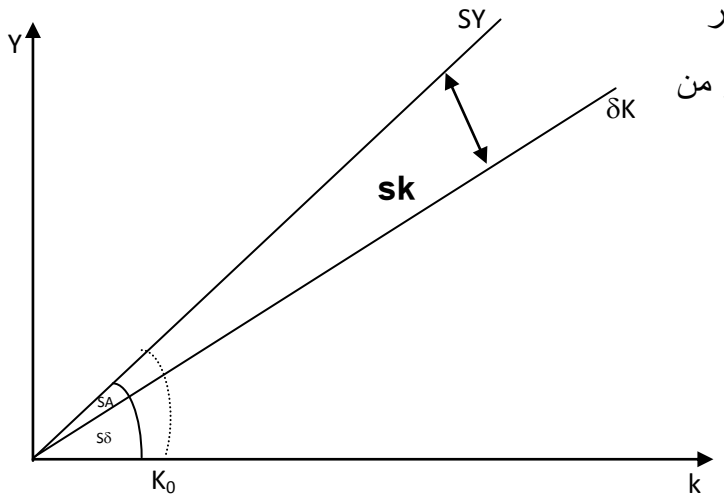

المصدر:البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير،قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي،حالة الاقتصاد الجزائري،منتدى الاقتصاديين المغاربة،ص14.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى SY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال ،و ربما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم و هي أحد خصائص نموذج Ak لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K0 ففي حالة نموذج **سولو** يكون تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجياتها أقل من سابقتها ، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K .

أما في هذا النموذج Ak فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة ، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها و التي بعدها ، و تكون دائما مساوية لـ A، حيث =

و من خلال المعادلة (03) و (04) =

$$\frac{Y*}{Y} = \frac{K*}{K}$$

$$\frac{Y*}{Y} = sA - \delta = gr$$

ومنه من المعادلة (03) و (04) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و (gy) لاقتصاد ما هو إلا دالة متزايدة في معدل الاستثمار،الادخار و نتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.[1]

2- نموذج ROMER

يفترض **ROMER** في نموذجه الثاني (1990) ثلاث قطاعات اقتصادية ، قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطة و قطاع إنتاج السلع النهائية، و يقول أن الدافع للنمو الاقتصادي يكمن في التقدم التقني كنتيجة داخلية لقرارات المؤسسة المقدمة لقطاع البحث ، و الذي يستعمل العمل و مخزون المعارف الموجودة لإنتاج معارف جديدة ، حيث أنه في هذا القطاع تعتبر المعرفة سلعة عامة غير منافسة و غير محتكرة .فكل الباحثين يمكنهم استعمال مخزون المعارف الموجودة. قطاع إنتاج السلع الوسيطية (الآلات) يتكون من مؤسسات تنتج سلع وسيطية غير مكتملة .

يمكن إنشاء مؤسسة جديدة في أي لحظة لإنتاج سلعة رأسمالية جديدة ، و ذلك بشراء ترخيص من قطاع البحث الذي يسمح لها بامتلاك تكنولوجيا جديدة ، إذا هنا المعرفة غيره محتكرة و هي مقسمة بالضرورة بين المقاولين الذين يريدون شراء الترخيص (حقوق الإنتاج)، فتراكم المعارف عند **ROMER** يظهر كسلعة عامة محتكرة جزئيا، ففي مجال الإنتاج الفكري لا يوجد احتكار ، لكن يوجد حق الحماية الخاصة (حق الملكية) للمعارف في مجال إنتاج التجهيزات السوق في قطاع إنتاج السلع الوسيطية يكون في حالة منافسة احتكارية.

أما فيما يخص قطاع السلع النهائية فإنه يستعمل العمل و تخزين رأس المال ، يتكون من مختلف السلع الوسيطية لإنتاج السلع المخصصة للاستهلاك و الاستثمار.

وينتج النمو حسب هذا النموذج من زيادة التنويع في السلع الوسيطية و المرتبط بالتكلفة المستعملة من طرف الاقتصاد في البحث.[2]

[1] البشير عبد الكريم و دحمان بوا علي سمير، **قياس أثرالتطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي**،حالة الإقتصاد الجزائري ، منتدى الإقتصاديين المغاربة ، ص13-15

[2] بنابي فتيحة ، مرجع سابق ، ص - 51

3- نموذج Lucas بإدخال رأس المال البشري

يأخذ نموذج Lucas مع رأس مال بشري (Kh) فنجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي :

- **لوكاس** يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع و الآخر في تكوين رأس المال البشري
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n
- كذلك نستطيع أن نلمس مع LUCAS أن تراكم رأس المال البشري (Kh) مقيد بالمعادلة التالية :

$$\mathbf{h = B(1-u)h}$$

حيث u = هو الزمن المسخر للعمل ، و $(1-u)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و B هو مقدار الفعالية و منه يصبح لدينا

$$\frac{h^*}{h} = B(1-u)$$

أما دالة الإنتاج فهي من نوع **كوب دوقلاس** تأخذ الشكل التالي: $\mathbf{Y = K^B(hL)^{1-B}}$

$\mathbf{h}^-$ رأس المال البشري الفردي

و نموذج LUCAS يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج SOLOW و ذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج LUCAS نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج SOLOW لكن LUCAS يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه و ذلك على عكس **سولو** الذي أعتبره ثابتا ، فتفسيره في نموذج LUCAS هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير و كافي للتكوين $(1-u)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (h) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين و التعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى الاختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة و ذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة و الوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة و ذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين،وهكذا فإن السياسة التي

لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم تفضيل تراكم المعارف، سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.[1]

[1] معاذ صغير ، مرجع سابق ، ص ص 51- 52

خلاصة:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعي إليها مختلف الحكومات،نظرا لارتباطه بارتفاع مستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة ،وهناك عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي ،أهمها رأس المال البشري ،ورأس المال المادي...الخ.

ولقد أهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو واتجه إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل،فمنهم أرجعه إلى تقسيم العمل (أدم سميث)،ومنهم من رده إلى لأرباح الرأسماليين(ريكاردو)،في حين ذهب آخرون إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة،(مالتوس)وكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو في النظرية الماركسية.في حين ترجم الاقتصاديون الكنز يون والنيو الكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم نموذج هارود دومار بالإحلال بين رأس المال والعمل،واعتبر أن الاستثمار هو السبب الرئيسي للنمو وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل فيما ركز solow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو،والذي يفسر تطور النمو على المدى الطويل، وفي سنوات الثمانيات من القرن 20م.ظهرت النظريات الحديثة للنمو والتي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج،كرأس المال البشري (Lucas) والمعارف عند Romer.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة و الاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين ،حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

ومن أجل فهم مشكلة البطالة ،يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام إطار نظري خاص بالبطالة ،من خلال مباحث رئيسية يمثل المبحث الأول في مفاهيم أساسية حول البطالة أما المبحث الثاني فنتناول فيه النظريات المفسرة للبطالة أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى السياسة الاقتصادية المتبعة للحد من البطالة.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول البطالة

سنتناول في هذا المبحث إلى كل من تعريف ظاهرة البطالة وقياسها،أنواعها،أسبابها.

المطلب الأول:تعريف البطالة وقياسها

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغة هذا التعريف لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها.كما نجد أنه نتبع طريقة واحدة لقياس حجم البطالة.

أولا:تعريف البطالة

وتعرف البطالة على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل،وقادرين عليه،وباحثين عنه،لكن لم يجدونه".[1]

أو هي عدم توافر العمل لشخص راغب مع قدرته عليه في مهن تتفق مع استعداده.[2]

وتعرف أيضا"إذا كان الشخص بشكل مؤقت بدون عمل ،أو يبحث عن عمل،أو ينتظر بداية عمل جديد."[3]

وتعرف حسب منظمة العمل الدولية"هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له ،وقيامهم بالبحث عنه،بأجر أو لحسابهم الخاص ،وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب.[4]

ويمكن تعريفها "على أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ،ومؤهلين له وراغبين فيه،وباحثين عنه،وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ،ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة .

ومن خلال التعاريف السابقة للبطالة يقتضي أن تتوافر المعايير الثلاثة الآتية:

1. **أن يكون الفرد بدون عمل:**ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ،ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل أجر،أم لحسابهم الخاص.

---

[1] مدحت القريشي،**اقتصاديات العمل**،دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1،الأردن،2007،ص183.

[2] إبراهيم مذكور،**معجم العلوم الاجتماعية** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975،ص94.

[3] هو شيار معروف،**تحليل الاقتصاد الكلي**،دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ،2005،ص205.

[4] دحماني محمد ادريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر**، محاولة تحليل،مذكرة ماجستير،فرع اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان ،2012-2013،ص27.

2. **أن يكون الفرد متاحا للعمل:**ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.ويتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل.

مثل:الطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل،وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسؤوليات العائلية.

3. **أن يكون الفرد باحثا عن عمل:**أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص مثل:التسجيل في مكاتب العمل الخاصة أو الحكومية ونشر إعلانات البحث عن وظيفة.....إلخ. [1]

ومن خلال التعاريف السابقة للبطالة يمكن إعطاء تعريف شامل لها:

وهي الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له،وراغبين فيه،وباحثين عنه،وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه.

ثانيا:قياس البطالة

إن معدل البطالة هو عبارة عن البطالة معبرا عنها كنسبة مئوية من القوى العاملة حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما،وأن السياسة الاقتصادية لكل بلد ترتكز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت وقدر الإمكان،ويمكن قياس معدل البطالة باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوى العاملة (العاملون+العاطلون عن العمل)}}$$

فالقوى العاملة تشمل جميع الأشخاص البالغين (15 سنة فأكثر،مع استبعاد الأطفال وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب. [2]

أو $$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$$

[1] محمد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2008،ص ص310،311.

[2] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ،**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،2004،ص328.

القوى العاملة= حجم العمالة + حجم البطالة[1]

وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم الاختلافات في:

- الفئة العمرية المحددة في التعريف.
- الفترة الزمنية المحددة للعمل.
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة.[2]

المطلب الثاني:أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة ومختلفة للبطالة في الاقتصاد نذكر منها:

1. **البطالة الدورية** :هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية،والتي تظهر في فترات الكساد .والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة .فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة ويسمى هذا النوع من البطالة بالعابرة ويظهر عادة في الدول المتقدمة.[3]

2. **البطالة الهيكلية:**قد ينشأ هذا النوع نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي ،كتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي ذلك التحول الذي يقود لظهور هذه البطالة،إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي فإن ذلك التحول يتطلب من تلك القوى الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل يمكن أن تجد لها فرص عمل في القطاع الصناعي الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي ،كما يمكن أن تحدث البطالة الهيكلية عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطورا وهي ظاهرة تحتاج إلى وقت أطول.[4]

3. **البطالة الاحتكاكية:**وهي الحالة التي تحدث عندما يتوقف بعض الأشخاص عن العمل بشكل مؤقت،وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى ،أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.[5]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون،مرجع سابق،ص35.

[2] بن جيمة عمر ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة** ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان،2010-2011،ص57.

[3] حسام دواد وآخرون ،**مبادئ الاقتصاد الكلي** ،دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1،عمان ،2000،ص257.

[4] محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف ،**الاقتصاد الكلي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1،عمان ،2009،ص190.

[5] إياد عبد الفتاح النسور ،**المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة** ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ،2013،ص316.

4. **البطالة الموسمية:**هي البطالة التي تنشأ في مواسم معينة أو في أوقات معينة من السنة ففي أوقات الشتاء نجد أن عمال الزراعة يتعطلون عن العمل ،فهم في الواقع لا يشتغلون سوى موسم واحد في السنة ،وهناك بعض الصناعات مثلا:صناعة المرطبات ،تتعطل في الشتاء وبالتالي فإن العمال الذين يعملون في مثل هذه الصناعات يصبحون خارج العمل في أوقات الشتاء.[1]

5. **البطالة المقنعة:**تعرف بأنها حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر،فالاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج ،إذن فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثر الكمية المنتجة ،وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكل البطالة في المجتمع[2].كما ينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وفي مختلف القطاعات والمؤسسات.[3]

6. **البطالة الطبيعية:**نقصد بها البطالة المتواجدة في حالة الاستخدام الكامل ويتدرج ضمنها صنفان من البطالة هما البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية.[4]

7. **البطالة الاختيارية:**هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته ،عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر ،أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل.[5]

8. **البطالة الإجبارية:**تتمثل في الأفراد القادرين على العمل ،والراغبين فيه،ويبحثون عنه ولا يجدون فرصا للعمل في ظل الأجور السائدة ويطلق عليها مصطلح السافرة.[6]

9. **البطالة الكامنة (المخفية):**تعرف البطالة الكامنة (المخفية)بأنها وضع الأشخاص القادرين على العمل،ولكنهم يشغلون أنفسهم ظاهرا بأنشطة لا تدر دخلا وتتسبب في أنهم لا يبحثون عن أعمال منتجة تدر لهم دخلا.

---

[1] عبد الحكيم رشيد،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار البداية للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،2010،ص182.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط9 ،2008،ص ص 270-271.

[3] هوشيار معروف،مرجع سابق،ص213.

[4] البشير عبد الكريم،**تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول ،ص160.

[5] ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010،ص55.

[6] محمد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق،ص317.

مثل:الطلاب الذين أتموا تعليمهم الثانوي أو المتوسط وكانوا يرغبون في الحصول على عمل بأجر وحيث لم يجدوه فإنهم يكملون تعليمهم في الجامعة أو المعاهد العليا.[1]

10. **بطالة الفقر**:هي البطالة الناتجة بسبب نقص في التنمية ،والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر وتسود هذه البطالة في الدول قليلة النمو التي يسودها الركود وضعف والتنمية كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ،ولهذا تسمى هذه الدول "دول إرسال،والدول الموظفة لهذه العمالة"دول استقبال".[2]

11. **شبه البطالة**:وهي تمثل العمال الذين يداومون دواما جزئيا،سواء بعض أيام الأسبوع أو بعض ساعات في اليوم (ثلاثة أيام في الأسبوع مثلا أو ساعتين في اليوم).[3]

12. **البطالة الوافدة**:يظهر هذا النوع من البطالة عندما يتوافد العديد من أبناء الدول المجاورة للبلد المعني هاربين من شبح البطالة الذي طاردهم في بلدهم للعمل في أي وظيفة في البلد الذي يقبلون عليه مما يجعلهم يزاحمون أبناء البلد المعني على الوظائف المتاحة،خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يقبله العمال المحليون ومن هنا نشأت سلالات من البطالة نتيجة قوى العمل العاطلة بفعل أثر المزاحمة والمرتبطة بقبول الأجور متدنية بشكل أساسي.[4]

المطلب الثالث:أسباب البطالة

إن مسببات البطالة يختلف حسب نوع البطالة ،فمسببات البطالة الدورية تختلف عن مسببات البطالة الموسمية وهذه تختلف عن مسببات البطالة الهيكلية إلا أنها ترجع بشكل عام إلى سبب رئيسي وهو قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة ،والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها :

- السياسة النقدية
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي
- التصحيح الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص
- ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل
- تدفق العمالة الوافدة
- كثافة رأس المال في الصناعة

---

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد ،**النظرية الاقتصادية(الكلية والجزئية)** ،الجامعة الإسكندرية ،كلية التجارة،2004،ص217.

[2] سليم عقون،قياس **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة** ،دراسة قياسية ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف،2009-2010،ص13.

[3] حسام داود وآخرون،مرجع سابق،ص259.

[4] بن جيمة عمر ،مرجع سابق،ص62.

– تراجع معدلات الهجرة إلى الدول المجاورة (كما هو الحال في الأردن).[1]

وهناك أسباب أخرى يمكن تصنيفها إلى :

1. الأسباب الاقتصادية:

– تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة بسبب إحلال الفنون الإنتاجية الحديثة مكان العمالة اليدوية في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي.

– لجوء الكثير من الحكومات التي تطبق النهج الرأسمالي إلى انتهاج سياسات انكماشية من شأنها تقليل الإنفاق الاستثماري في مختلف المجالات وهذا ما يسبب انخفاض الطلب على العمالة .

– النمو الكبير والتوسع في عرض قوة العمل وبشكل لا يناسب الطلب على هذه النوعية من العمالة.

– تأثير الأحداث والأزمات والانعكاسات الدولية التي تؤثر سلبا على الاقتصاديات النامية خاصة فيما يتعلق بفرض برامج الإصلاح الاقتصادي .

2. الأسباب السكانية:

– ارتفاع معدلات النمو السكاني وتحديدا في الدول النامية وتركز التوزيع السكاني في

الفئة العمرية الأكثر طلبا للعمل وهي 15–24 سنة وبنسبة 42%

– الهجرات القسرية للسكان من الريف إلى المدينة ،والتغير الديمغرافي الذي أصبح يميل نحو العمل الرسمي أكثر من المهن أو الأعمال الخاصة.

3. الأسباب السياسية:

– الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدولة ،وظهورالحروب والأزمات العسكرية والثورات.

– الهجرات غير الشرعية والقسرية التي تدفع بالأفراد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة والمحيطة.

– فشل السلطة السياسية في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص عمل جديدة للسكان.

– الفساد السياسي والإداري في الدولة.[2]

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد،مرجع سابق،ص332.

[2] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع سابق،ص 312–314.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للبطالة

تعتبر البطالة من أكثر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ،وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا إليها على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى محاولين توضيح أسبابها ووسائل علاجها،لهذا سنتناول في هذا المبحث تحليل لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها الأمر الذي يكشف وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المفسرة .

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي و النيوكلاسيكي

أولا:النظرية الكلاسيكية:

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد كما أنهم يؤمنون بمبدأ التوازن العام "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له وقانون المنافذ لساي.[1]

ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها على الفرضيات التالية:

- الحرية الاقتصادية دعامة النشاط الاقتصادي.
- عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وفي تحديد مستويات الأجور.[2]
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.
- مرونة الأجور والأسعار.
- سيادة ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .

من خلال الشكل البياني

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب،مرجع سابق،ص20.

[2] رمزي زكي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ،عالم المعرفة ، الكويت،1978 ، ص151 ،167.

الشكل رقم(02):التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية

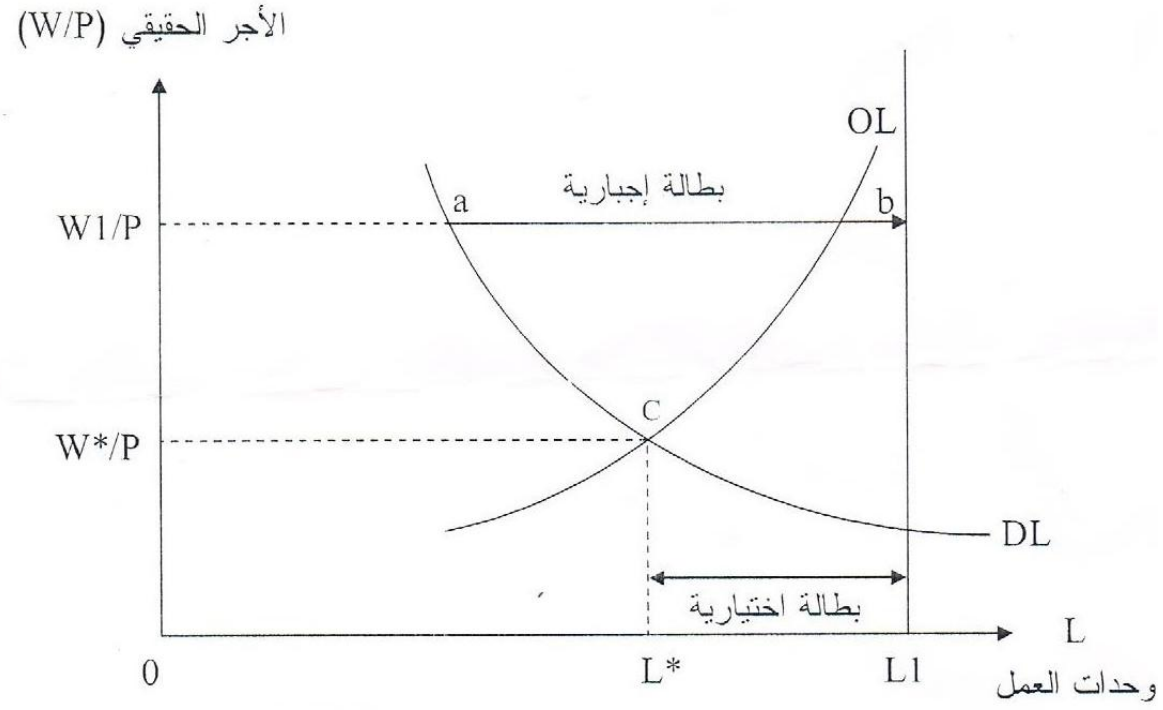

المصدر:بن عاشور ليلى،محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008-2009،ص6.

Ol:عرض العمل ol^* :كمية العمل عند مستوى الأجر الحقيقي

Dl :طلب العمل (wp^*):الأجر الحقيقي عند التوازن .

شرح المنحنى: تفسير البطالة عند الكلاسيك

يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه عند (c) ولهذا فإن التشغيل الكامل يحدث عند ol^* ،حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن $(w/p)^*$ أما المسافة l^*l1 فهي تمثل كل الأشخاص القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند أجر التوازن فهي تعبر عن البطالة الإختيارية.

إن حركة أجر التوازن $(w/p)^*$ عند مستواه الأصلي ،يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل ،فارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في العرض داخل سوق العمل ،فارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازي يؤدي إلى حدوث فائض في العرض داخل سوق العمل "أي ظهور

بطالة إجبارية ممثلة بالمسافة (ab)،غير ان هذه البطالة سرعان ماتزول بسبب مرونة الاسعار فالتنافس مابين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى ان يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة(c) وإذا كان الأجر الحقيقي أقل من أجر التوازن $^{*}(w\,p)$ فإن البطالة الإجبارية ستختفي في سوق العمل بسبب مرونة الأجور والأسعار فالنظرية الكلاسيكية ترفض فكرة وجود بطالة اجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور[1].حيث تعترف بوجود بطالة اختيارية وهي التي تنشأ لتفظيل العمال التعطل على أن يقبلوا بالأجور المنخفظة السائدة وكذلك البطالة الجزئية التي تقظي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.[2]

ثانيا :التفسير النيوكلاسيكي للبطالة

ترى المدرسة النيوكلاسيكية عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى كينز،فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها:

- تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل
- التجانس التام في عنصر العمل
- حرية انتقال العمل
- العلم التام بأحوال السوق

فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الاجبارية سوف تختفي وسيضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثل.

لكن حتى بداية الثلاثينيات كان هناك شعور عام بين أعلام الإقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد،ومن ثم تنتشر البطالة.

ولم يكن أمام الكتاب الكلاسيك المحدثين من أمثال بيجو من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الاجور (ولأنه كان من المسلم به بينهم ،أنه من الصعب عمليا تحقيق الخفض في الأجور بسبب معارضة النقابات العمالية)وقد يركز بيجو في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور ،إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الانتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار ،الأمر الذي يقضي إلى إحتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال (نسبة خفض الأجور كبيرة نوعا

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد،مرجع سابق ،ص211.

[2] رمزي زكي ،مرجع سابق،ص187.

ما)،وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية "أثر بيجو"نسبة إلى أفكار التي قدمها في علاج البطالة .

وهنا يبدي كينز إعتراضين جوهريين ،الإعتراض الأول:هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية في حدود معينة،ولا يهتمون بالأجور الحقيقية ،ويتضح هذا في أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض للأجور الحقيقية ،بسبب ارتفاع بسيط في الأسعار ،ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض للأجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية.

أما الاعتراض الثاني: فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية ،وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بالنسبة نفسها،ولكن هذا يحدث فقط إذا بقيت الأسعار ثابتة ،بينما تنخفض الأجور النقدية،ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها،وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية بسبب إنخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما.إن لم يكن بالنسبة نفسها ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لايسبب الهبوط الحقيقي،وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية .ومن ثمة الأجر الحقيقي w/p يبقى ثابت ويصبح العامل في حالة بطالة إجبارية.[1]

المطلب الثاني: التفسير النقدي والكنزي

أولا:النظرية النقدية في تفسير البطالة

إن النقديون يعتقدون أنه يوجد معدل بطالة وحيد ،يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري،وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل ،فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم ،بمعنى أنه لم يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها ،ومن خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول ،ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاسقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي،الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة ،حيث أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ماهو معدل البطالة الطبيعي .نجد النقديون ينطلقون في تحليل البطالة من أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية فالعمال يتعطلون بمحضى إرادتهم ،لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة .

[1] حسين عمر ،**موسوعة الفكر الاقتصادي** ،دار الكتاب الحديث للنشر ،ج2،ص858.

أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت أجيالا كاملة من الاقتصاديين ،فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم ،ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكنزيين وغيرهم هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة.[1]

ثانيا:النظرية الكنزية في تفسير البطالة

أثرت أزمة الكساد 1929في تغيير فكر كينز ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة ،ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي،إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكنزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ،حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفظون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام .في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا.

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي ،كما كان يتوقع الكلاسيك ،لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام،حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية .

مايمكن استنتاجه من خلال النظرية الكنزية أنها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في الأجر الاسمي وهذا ما يفسر وجود بطالة في المجتمع إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمية.[2]

حيث يطلق على البطالة الكنزية بالبطالة الاجبارية وعادة تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أما البطالة الاختيارية عند كينز هي التي تتحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي (انخفاض معدل الأجر الحقيقي)إذا بقي:

---

[1] رمزي زكي،مرجع سابق،ص449.

[2] دادن عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمن ،**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2008** ،مجلة الباحث ،العدد10،2012 ،ص177.

1. عرض العمل أعلى من مستوى الاستخدام السائد .
2. الطلب على العمل أكبر من مستوى الاستخدام السائد.[1]

المطلب الثالث:التفسير الحديث للبطالة

تختلف تحاليل النظريات الحديثة حول تفسير البطالة تبعا لسوق العمل

1. **نظرية رأس المال البشري:**من مؤسسيها beher shult إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين انتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة وبالتالي فإن الإهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.
2. **نظرية البطالة الهيكلية:**ظهرت لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة،فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الانتاجية ،في حين ظهر فائض في فرص عمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:
   - عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان إلى آخر
   - الاعتبارات الشخصية في تفظيل العمال على بعضهم
   - عدم توفر فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.[2]
3. **نظرية البحث عن عمل:** ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل .حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت ،إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت ،لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته،أو الشراء المجلات .

تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية :

أ. التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة
ب. الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة
ت. هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.

[1] ضياء مجيد الموسوي،**أسس علم الاقتصاد** ،ديوان المطبوعات الجامعية،2011،ص176.
[2] ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب،مرجع سابق، ص32-34.

فحسب هذه النظرية البطالة إختيارية وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع معلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة.[1]

4.**نظرية أجر الكفاءة** :تقوم هذه النظرية على أن أصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة انتاجيتهم حيث يترتب على هذا الارتفاع حدوث فائض في عرض العمل أي ظهور بطالة.[2]

5.**نظرية تجزئة سوق العمل**:إن ارتفاع حجم البطالة ،قد يرافقه عدم تجانس معدلاتها بين مختلف القطاعات ،حيث تعاني بعض القطاعات من ارتفاع مذهل لمعدلات البطالة،وبالمقابل نجد قطاعات أخرى تعاني من نقص فادح في العمالة،الشيء الذي جعل هذه النظرية تعتمد على فرضية عدم تجانس وحدات عنصر العمل بعكس ماجاءت به النظريات التقليدية،أي أنها تفترض بأن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل نوع من أنواع الأسواق ،وينقسم السوق حسب هذه النظرية إلى سوق أولي وسوق ثانوي،هذا التقسيم الذي يشير إلى اختلاف خصائص الأفراد والوظائف لكل واحد منها:

أ. السوق الرئيسي:

نجد في هذا السوق المنشآت الكبيرة الحجم والمتبنية في استخداماتها أنماط انتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ،بالاضافة إلى احتوائها على مناصب عمل تتميز بدرجة كبيرة من المهارة،حيث تسعى هذه المنشآت إلى الاحتفاظ بهم نظرا للمهارات المكتسبة خلال فترة العمل بها ،هذا السوق يتميز بفرص عمل أفضل وأجور عالية.

ب.السوق الثانوي:

يتميز بظروف معاكسة للظروف التي يتميز بها السوق الرئيسي ،فهو يستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ومكثفة للعمل،كما أنه يظم منشآت صغيرة الحجم فضلا عن ذلك فإن العمالة التي تنتمي إلى هذا السوق هم من الأفراد المهمشين كالنساء والشباب والمهاجرين والذين يتقاظون أجورا زهيدة وشروط عمل رديئة ومناصب العمل فيها غير مستقرة.[3]

---

[1] شلالي فارس،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**،رسالة ماجستير،اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2004-2005،ص28.

[2] سليم عقون،مرجع سابق،ص30.

[3] بن عاشور ليلى،مرجع سابق،ص14.

6.نظرية الاختلال:

وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والاسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يظمن توازن سوق العمل في الأجل القصير ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض،ومن ثم ظهور البطالة الاجبارية ،وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع ،حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة ،ونظرا لإستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغييرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل ،ويتفاعل هذين السوقين ،وينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة :الأولى تدعى البطالة الكلاسيكية أما الثانية فتدعى البطالة الكنزية.[1]

[1] دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان ،مرجع سابق،ص178.

المبحث الثالث:السياسة الاقتصادية المتبعة للحد من البطالة

يترتب على ظاهرة البطالة العديد من الآثار والمعوقات التي تؤثر سلبيا على الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة ،لذا سنتناول في هذا المبحث آثار البطالة وسبل مواجهتها موضحين مختلف السياسات الاقتصادية التي تعمل على الحد منها.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية

أولا :تعريف السياسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها:

1. هي مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية ،نفقات الدولة،النظام النقدي ،العلاقات الخارجية.
2. هي مجموعة التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.
3. تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية ،منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ،أي يتعلق بالانتاج، التبادل، الاستهلاك،السلع والخدمات وتكوين رأس المال.[1]

ثانيا :أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1. **السياسة النقدية** :هي مجموعة الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي أو وزارة المالية للتأثير في الإئتمان المصرفي تحقيقا للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.[2]
2. **السياسة المالية** :تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها للإيرادات التي يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي.[3]

---

[1] عبد المجيد قدي،**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر ،2005،ص29.

[2] ناظم محمد نوري الشمري و محمد موسى الشروق،**مدخل في علم الاقتصاد**،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،2007،ص353.

[3] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3،الجزائر ،2008،ص99.

3.**سياسة التشغيل:**هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص ،من أجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل،وذلك للحد من البطالة[1].وهناك نوعان من سياسة التشغيل .

الأولى سياسة التشغيل الفعالة :فهي سياسات نشيطة تسعى إلى زيادة مناصب الشغل،واعطاء فرص تكوين وتدريب.

أما الثانية فهي سياسة التشغيل السلبية:التي تعمل من خلالها الجهة الوصية على التخفيف من حدة البطالة ،ويتجلى ذلك من خلال السياسات التي تنتهجها الحكومة،فقد تعمل على منح إعانات للمتعطلين

هذا النوع من السياسات عقيم لأنه لا يعمل على خلق مناصب شغل عن طريق الاستثمارات ولا يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي وتهدف هذه السياسة لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير فرص العمل
- تكوين وإعداد القوى العاملة،أي تنمية مهاراتها وقدراتها
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي والذي تحدده قوانين وتشريعات العمل
- خلق مناصب أكثر إنتاجية ،مما يحقق زيادة مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ لقدرات العمال.[2]

المطلب الثاني:آثار البطالة

يمكن تقسيم الآثار التي تنجم عن مشكلة البطالة في الاقتصاد عموما على النحو التالي:

1.الآثار الاقتصادية

حرمان الاقتصاد المحلي من فرص النمو والتنمية خاصة البشرية منها وذلك جراء عجز الاقتصاد عن استغلال وتشغيل العرض المتاح من الأيدي العاملة.[3]

---

[1] ميمون طاهر وغلاب فاتح ،_سياسات وبرامج التشغيل دولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، مداخلة ضمن **الملتقى الدولي حول دراسة نماذج لتجارب دولية في القضاء على البطالة**،جامعة المسيلة،الجزائر،15-16،نوفمبر 2011،ص2.

[2] إلهام نايت سعيدي،آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر ،مداخلة ضمن **الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية**،جامعة الجزائر،ص3

[3] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع سابق،ص319.

انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل ،من جراء تعطل اعداد من العاملين على العمل والانتاج .

كما هو موضح في الشكل البياني رقم(03)حيث أن y1 (الانتاج الفعلي وأن *y يمثل الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل (الانتاج الممكن)،وأن الفجوة الاقتصادية (التي تمثل مقدار الخسارة في الانتاج).

تمثل الفرق بين الانتاج الفعلي والانتاج الممكن أي أن:

الشكل رقم (03):توضيحي للانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل

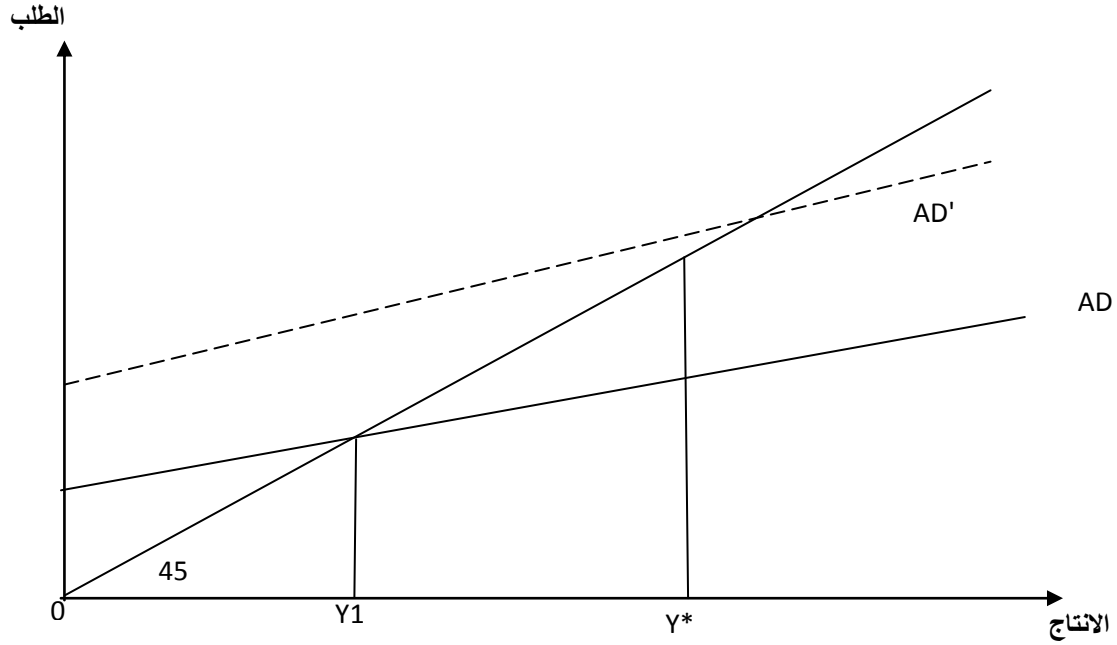

المصدر :مدحت القريشي ،مرجع سابق،ص201.

وتزداد الفجوة الاقتصادية (الخسارة) كلما زاد حجم البطالة ،وأن العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية والبطالة هي علاقة عكسية ،فكلما زادت البطالة انخفض مستوى الرفاهية .

ويمكن تقدير الفجوة بين الانتاج الفعلي والانتاج الممكن من خلال معدل انتاجية العامل وعدد العاطلين عن العمل كما يلي:

معدل الانتاجية: الانتاج الكلي ⁄عدد العمل =l1 ⁄ y1

وأن الفجوة الاقتصادية (الخسارة)=معدل انتاجية العمل ×عدد العاطلين

– تكلفة إعانة العاطلين :وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الاعانات المقدمة للعاطلين عن العمل

– خسارة الانفاق على التعليم :حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاق غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل يمثل خسارة للاقتصاد الوطني.

– انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء إنخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة وكلما زاد حجم الدخل زاد حجم الضرائب المتحصلة للدولة.[1]

– انخفاض حجم الانتاج مما يؤدي إلى ضعف الإستهلاك على المستوى الوطني

– الكساد الإقتصادي.[2]

2. **الآثار الاجتماعية:** تتمثل في

– الشعور بالاحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه

– الشعور بالنقمة ممايؤدي إلى السرقة والإجرام

– القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة

– اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.[3]

3. الآثار السياسية:

– انتشار وإتساع دائرة الفساد المالي والإداري

– تفشي المحسوبية والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات

– تفكك أوامر إجتماعية كانت فيما مضى من أهم وأبرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن.

– إنخفاض مستوى التعليم كما ونوعا.

– تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة مقاعد الدراسة مبكرا كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر

– تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إلى انعدام الأمن والإستقرار السياسي.[4]

---

[1] مدحت القريشي ،مرجع سابق ،ص200–202.

[2] يزيد مليحة ،**الاقتصاد والقانون**،دار هومة ،ص80.

[3] حسام داود وآخرون ،مرجع سابق،ص261.

[4] وليد ناجي الحيالي ، **دراسة بحثية حول البطالة** ، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، ص 25 .

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لعلاج البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى ،حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول إلى الإستخدام الكامل ويمكن علاج البطالة باتباع مايلي:[1]

1-السياسة النقدية: أي الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بغرض تغيير عرض النقد .وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود،حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة،كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار .فإن خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وإنخفاض معدل البطالة.

2-السياسة المالية:إن حالة الركود الاقتصادي يصحبها إرتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والانتاج ،ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري وزيادة الانفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الانتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف،ومن ثم ينخفض معدل البطالة،كذلك إستخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الإقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج ويعني تخفيض ظريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد، ومن ثم زيادة الانفاق على السلع والخدمات ،وإن تخفيض ضرائب الإنتاج يعني تخفيض سعر الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظف وإنخفاض معدل البطالة.

3-سياسة التشغيل: هناك عدة سيسات نذكر منها:

1. **انتعاش العمل المأجور**:عبر ادماج الباحثين عن العمل لأول مرة وخاصة حملة الشهادات ،العاطلين لمدة طويلة في الحياة العملية عن طريق التوظيف بناءا على أسس موضوعية وشفافية لضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين.
2. **عقود ماقبل التشغيل:**نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والإقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا ،تلجأ الدول إلى وضع برنامج عقود ما قبل التشغيل وهدف

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد،مرجع سابق،ص335.

هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل ،وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل بالإضافة إلى تشجيع المستخدمين لتوظيف الجامعيين.[1]

3. **البحث عن التشغيل الكامل:**يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعريض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الإقتصادي إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل.[2]

4. **تخطيط القوى العاملة:**إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة،حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكم رأسمالي يعاد استثماره،ومن ثمة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة،وأن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات،والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات فيما بين المطلوب والمتوفر منها أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الانتاجية،وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا،وصولا إلى أفضل النتائج،ولا شك ان وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة،كما يؤدي إلى توجيه العمالة للقطاعات الأكثر حاجة إليها.

5. **برنامج تشغيل الشباب:**وتتمثل في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة قصد تكوين طالبي العمل لأول مرة،دون تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي وذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية،والتخفيف من البطالة.

6. **مساعدة المؤسسات لمواجهة الصعوبات:**ويدخل ذلك في إطار علاقة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ومحيطة وبخاصية المؤسسات الإقتصادية المواجهة للصعوبات والهدف من ذلك دعم هذه المؤسسات في الحفاظ على مناصب الشغل لديها لعملية اعادة التاهيل ضمن اسس ومبادئ لصالح التشغيل في ظل اقتصاد السوق وهذا الإجراء وقائي لحماية الشغل حيث نجد أن المؤسسات تواجه بدرجات متفاوتة وأشكال وصعوبات ظرفية هيكلية سواءا كانت مؤسسات عمومية أو خاصة .[3]

7. **برامج التوظيف** :يعتبر كوسيلة لتخفيف معدل البطالة الطبيعي وتتمثل الفكرة الأساسية.في أن هذه البرامج يمكن أن ترتكز على جزء من قوة العمل والأقاليم الجغرافية ذات المعدلات العالية للبطالة بهدف تخفيض المعدل الإجمالي للبطالة وهناك عدد من البرامج الرئيسية للتوظيف وفي ظل هذه البرامج تتلقى الولايات والحكومات المحلية مساعدات من الحكومة الإتحادية لتشغيل العمال الذين تعطلوا سابقا ولكي

[1] مدني بن شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان ،2009،ص270.

[2] عبد المجيد قدي ،مرجع سابق،ص37.

[3] مدني بن شهرة،مرجع سابق،ص274-297.

ينخفض معدل البطالة الطبيعي فإن برامج التوظيف العامة يجب أن توظف أولئك الذين يجدون صعوبة في إيجاد الأعمال في القطاع الخاص.[1]

إجراءات لمعالجة أنواع محددة من البطالة:

1. **البطالة الهيكلية:** لما كانت هذه البطالة تنشأ في الأساس نتيجة عدم ملائمة الكفايات الفنية لعنصر العمل مع فرص العمل المتاحة وصعوبة الإنتقال من مجال عمل إلى آخر، فلتغلب على المشكلة يصارإلى زيادة التدريب المهني والفني وبذلك يكتسب العمال المهارات الفنية اللازمة لقيامهم بالأعمال المطلوبة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن أن يصار إلى معالجة هذه المشكلة عن طريق تسهيل إنتقال العمال وتعريفهم بفرص العمل المتاحة وذلك عن طريق مكاتب الاستخدام أو وسائل الاعلام المختلفة.

2. **البطالة الموسمية:** هذه البطالة تنشأ في بعض المواسم المعنية خصوصا في الزراعات المعتمدة على الأمطار وبعض أنواع الصناعات والحرف التي تلائم مواسم معينة ولا تلائم مواسم أخرى وفي هذه الأحوال يمكن الحد من هذه المشكلة عن طريق تحسين طرق الإنتاج الزراعي ونشر الزراعات المكثفة والزراعات المحمية وهكذا يتم استخدام العمل الزراعي في أكثر من موسم واحد وربما على مدار السنة ،أما بالنسبة للصناعات والحرف الموسمية .

فيتم التغلب على هذه المشكلة بتطوير طرق الانتاج والتخزين وكذلك بتدريب أعداد من أصحاب الحرف على مهن حرفية أخرى تلائم المواسم التي يكونون بها متعطلون عن العمل.

3. **البطالة المقنعة:**وهي التي تنشأ نتيجة إكتظاظ مجالات معينة من الإنتاج ولا سيما الإنتاج الزراعي بأعداد كبيرة من العمال الذي يجعل انتاجية بعضهم صفر أو قريبة من الصفر وفي مثل هذه الأحوال يمكن العمل على نقل العمالة الزائدة في الزراعة إلى قطاعات إنتاج أخرى مثل الصناعة فإذا ما قامت الحكومة بتشجيع الصناعة المحلية وتوفير المناخ الملائم للإنتاج والإستثمار عندها تتوسع الصناعة في الإستخدام وتستقطب العمالة الفائضة في الزراعة.

4. **سياسة الأجور:**ربما كانت سياسة من أعقد السياسات التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في سبيل معالجة مشكلة البطالة،فإن هناك عوامل مختلفة تلعب دورا أساسيا في تحديد الأجور ،الكفاءة الإنتاجية وقوى الطلب وتفظيل الفراغ وقوى العرض،بالإضافة إلى أن الأجور تختلف من قطاع إلى قطاع آخر وتختلف من مجال إستخدام إلى مجال آخر في نفس القطاع وتختلف من نوع عمل إلى نوع عمل آخر

[1] مايكل ايدجمان،ترجمة محمد إبراهيم منصور ،مرجع سابق،ص447.

في نفس مجال الإستخدام ،ومع ذلك هناك بعض الأفكار التي توحي بإستخدام سياسة أجور محددة في حالتي الانتعاش والكساد لمعالجة البطالة.

ففي حالة الانتعاش يجب المحافظة على مستويات الأجور وذلك يمنع الأجور من الإرتفاع وذلك حتى يتاح المجال أمام خلق فرص عمل جديدة.

وفي حالة الكساد يجب الحيلولة دون انخفاض مستويات الأجور وذلك للمحافظة على مستواها وحتى لا تتفاقم مشكلة البطالة.[1]

[1] عبد الحكيم رشيد ،مرجع سابق،ص ص 192-193

خلاصة:

ونتوصل في الأخير أن مشكلة البطالة تعد أعظم المشاكل الاقتصادية عند النظريات المفسرة للبطالة وذلك لآثارها السلبية على الفرد والمجتمع ككل ومازاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطورات التكنولوجية الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في كثير من القطاعات الصناعية.

مما يجعل علاجها ليس أمرا سهلا أو هينا بالنسبة للحكومات خاصة حكومات الدول النامية التي تفتقد الوسائل الناجحة للقضاء عليها.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة،سنحاول في هذا الفصل معرفة الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر لذلك تم تقسيم هذا العمل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول ويمثل تشخيص البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: تشخيص البطالة في الجزائر

لقد واجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة، في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة، فما أثر سياسة الاصلاح التي اتبعتها بلادنا على التشغيل والبطالة ،ماهي خصائص وأسباب البطالة في الجزائر؟، وماهي الترتيبات التي اتبعتها لمكافحة البطالة ؟

المطلب الأول: أثار سياسة الإصلاحات على مستوى التشغيل والبطالة

أولا: أثار برامج الاستقرار الاقتصادي على مستوى التشغيل.

إن من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وسياسة خفض قيمة العملة المحلية كألية للوصول إلى سعر صرف حقيقي.

1. **أثر السياسة المالية على مستوى التشغيل:**

تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الواردات العامة ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية، خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم و الاعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية.

إن انخفاض النفقات الجارية وخاصة خفض معدل الزيادة في الأجور وخفض عدد الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة و الجامعات و المدارس العليا أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990 ووصل في سنة 1992 إلى 1482000 بطال ليتزايد بعد ذلك سنة 1993 و 1994 من 1770000 إلى 2100000 بطال، أي بنسبة 18.64% ، وذلك رغم تطبيق نظام الشبكة الاجتماعية في سنة 1992.

ومن بين القطاعات الأكثر تأثرا بسياسة خفض الإنفاق العام هي قطاع التربية والصحة و السكان وبدرجة أقل التعليم العالي و البحث العلمي[1].

إن أهم أثار تقليص نفقات الميزانية على الانفاق العام هو انخفاض نفقات الاستثمار وهذا ما يدل على ان الجزائر تراجعت عن دورها في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو من الداخلين الجدد لسوق العمل وخفض معدلات الأجور ومنه انخفاض في عدد الوظائف الحكومية عن طريق التسريح أو التقاعد المسبق، إضافة إلى خفض الطلب المحلي الذي ساهم في انخفاض مستوي الطاقات الانتاجية القائمة مما أدى إلى تراجع معدلات الاستغلال وأكثر الصناعات تضررا هي صناعة الخشب و

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 210- 211

الصناعة الحديدية والمعدنية و الميكانيكية و الكهربائية مما أدى إلى تقلص فرص العمل القائمة وعدم الإسهام في خلق فرص عمل جديدة.[1]

2. أثر سعر الصرف على المستوى التشغيل.

إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسيع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة و ارتبطت مسألة سعر الصرف بحجم الديون الخارجية وتسديدها على المدى الطويل.[2]

إن انخفاض قيمة الدينار، بنسبة 7,3% في مارس 1994 وبنسبة 40,17% في شهر أفريل من نفس السنة، أدى إلى تقارب الانخفاض في سوق الموازية حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دينار في السوق الموازية أما في البنوك فإن الفرنك الفرنسي يقابل 11 دينار جزائري ومن حيث القيمة الحقيقية الفعلية انخفضت قيمة الدينار بنسبة 28,7% سنة 1994 و 6% سنة 1995 هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري دفع بالجزائر إلى تصفية مؤسستها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي ما نجم عنه تسريح عدد كبير من العمال وزادت قوة طلب العمل في سوق العمل وقلة الفرص، نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة.

ثانيا: اثر برامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل والبطالة

لقد كان لبرنامج التعديل الهيكلي اثرا كبيرا على مستوى التشغيل والبطالة من خلال عدة اجراءات وسنحاول من خلال هذه العناصر تبيان اثر اهم الاجراءات على التشغيل والبطالة باختصار:[3]

1. أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام و الخوصصة على التشغيل و البطالة:

وجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع و خاصة قضية نقص التمويل لهذه المؤسسات العمومية و الاقتصادية مما أدى إلى التصفية الكاملة أو الخوصصة و إعادة الهيكلة، و تبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة سواء في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة العمومية 840 مليار دينار، أو من خلال عملية التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلفت خلال فترة نهاية سنة 1996 و نهاية سنة 1998 تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده.

---

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص 54.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،(1998)، **تقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر، ص 65.

[3] مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص 214.

إن هذه الإجراءات تؤثر سلبا على مستوى التشغيل و البطالة، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة و تباطؤ تطبيق الخوصصة ، ما أثر سلبا على مجموع الاستثمار، و أدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة و غلق المؤسسات مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، بحيث ارتفعت النسبة من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997، في هذه الفترة قدر عدد البطالين بـ 2.3 مليون بطال منها 80% من البطالين هم شباب أقل من 30 سنة وثلثين منهم عديمي الخبرة و حوالي 80000 من خريجي الجامعات و المعاهد العليا المتخصصة وحوالي 360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و 1998 وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تتراوح ما بين 250000 إلى 300000 طلب عمل سنوي.[1]

تشير الاحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998، إن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 أي 83% عبارة عن مؤسسات عمومية محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي 16% منذ 1994،[2] انجر عن ذلك تسريح 212960 عامل أي بنسبة 99.56% من عمليات التقليص المنفذة و قد بلغت حصة القطاع العمومي الوطني ما يقارب 60%، أما بالنسبة للقطاع الخاص فبلغت 0.46% بمجموع 970 عامل، أما حسب قطاع النشاط فقطاع السكن و الأشغال العمومية و الري بلغت النسبة 60.2% و الخدمات بنسبة 20.7% أما القطاع الصناعي فكان بنسبة 17.3% و القطاع الزراعي فبلغت النسبة 1.8% و الجدول التالي يبين حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق ، ص 181.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،(1998)، **تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الأول من سنة 1998**، الدورة 12، نوفمبر، ص96.

جدول رقم (02): حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول 1998:

القطاع القانوني قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسبة المئوية %	مؤسسة اقتصادية محلية	النسبة المئوية %	مؤسسة خاصة	النسبة المئوية %	المجموع	النسبة المئوية %
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء و الأشغال العمومية و الري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، (1998)، ص 92.

يضاف إلى العدد الأول عدد العمال الذين غادروا مؤسساتهم بطريقة إرادية حيث كان عددهم 50700 عامل، و تم إلغاء ما يقارب 213300 منصب عمل شاغر، أي إلغاء ما يقارب 264000 منصب عمل بما في ذلك المناصب الشاغرة بالذهاب الإرادي و قد تسارعت وتيرة تقليص العمال بطريقة كبيرة حيث زادت في سنة واحدة من 1997 – 1998 ب43% أما العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية فكان عددهم حوالي 100840 عامل.

إن مرحلة التعديل الهيكلي قد أثرت على الشغل بما يعادل 6% من مجمل السكان المشتغلين في القطاع الهيكلي المنظم عام 1997.

2.أثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل:

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري و بالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات، و ينطوي برنامج الاصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي و إلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل.

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية و تخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة، و بدرجة مرونة الجهاز الانتاجي المحلي من جهة ثانية، فضلا عن مقدار الحماية و القيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة، و يبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية و بالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق العالم الثالث و منه الجزائر.

مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الانتاجية و زيادة عجز الميزان التجاري فضلا عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل و زيادة معدلات البطالة.

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الاصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الداخلية و الخارجية، لكن نجد على إثر تلك الاصلاحات آثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة، حيث تفاقمت مشكلة البطالة وازدادت حدة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للأفراد، وأرادت الحكومة الجزائرية علاجها من خلال مجموعة من السياسات. [1]

المطلب الثاني : خصائص و أسباب البطالة في الجزائر

أولا : خصائص البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية و ذلك راجع لعزوف الشباب خريجي الجامعات من مزاولة الأعمال الفلاحية لأسباب اقتصادية و البحث عن الأعمال قليلة الجهد كثيرة المكسب ، حيث انتقلت نسبة البطالة سنة 2001 من % 37,8 إلى % 42,4 سنة 2005
- أكثر من % 69 من البطالين لم يسبق لهم العمل و تنحصر أعمارهم بين 16 و 19 سنة
- أغلب البطالين من فئة الذكور و لا تمثل نسبة الإناث سوى 20,4% من طالبي العمل.[2]

ثانيا : أسباب البطالة في الجزائر

- تدخل الدولة في السير العادي لسوق العمل الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور ، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار (و بالتالي خلق الثروات وفرص العمل)

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و ضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى % 2 من الميزان التجاري الجزائري .

---

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص57

[2] غالم عبد الله و حمزة فيشوش، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات و أوجه القصور) **الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011-ص3

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

- التزايد السكاني .

- التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.

- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.[1]

المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر

لقد سعت الدولة الجزائرية لوضع مجموعة من الترتيبات تهدف من خلالها للتخفيف من البطالة متمثلة في:

1.برامج تشغيل الشباب:

هو برنامج كان موجها للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 27 سنة و ذلك خلال الفترة (1987 – 1989)و يهدف إلى:

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين، منهج تأهيل للشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني و ذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء، ري...الخ.
- محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص و ذلك بالتنسيق مع البلدية.

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و البناء و الأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

تمول الدولة هذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين و مستوى الأجر الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك و هذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين، إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص من بينها:

[1] غالم عبد الله و حمزة فيشوش ، مرجع سابق، ص3.

- أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة.
- سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق النشاطات و متابعتها. [1]

2. برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية:

منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المسماة الترتيبات المهنة لإدماج الشباب، و تتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، و كانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة مدة تتراوح بين 3 أشهر و 12 شهرا و تتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، و لقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الترتيبات في سنة 1997 160.185 منهم 8.300 استفادوا من التشغيل الدائم و حسب القطاعات الاقتصادية(14) فالمناصب المعروضة تتوزع كما يلي: 38.7% في الخدمات و 29.5% في البناء و الأشغال العمومية و 22% في الإدارة و 5.7% في الفلاحة و 2.3% في الصناعة و حسب حصيلة شملت السداسي الأول من سنة 1998 عدد المستفيدين بلغ 65000 منصب كرست لهم مبلغ 15400 دج لكل منصب شغل و لقد ساعدت هذا البرنامج الشباب البطال على الاستفادة من دخل واكتساب خبرة مهنية. [2]

3ـ برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:

إن هذا البرنامج مماثل للبرنامج السابق من حيث فئات المواطنين الذين يتوجه اليهم الشباب المقبلين أول مرة و الذين لا يتوفر لديهم مستوى عال من التعليم و كذلك من حيث المناصب التي يعرضها (مناصب مؤقتة) لكن من ناحية أخرى يتميز هذا البرنامج من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة و الترميم على مستوى البلديات و يتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية (FSD) و اسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) و قد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف (البنك العالمي) و على سبيل المثال عدد المشاريع(15) التي تم فتحها في سنة 1999 تقدر ب 592 مشروع سمحت بتشغيل 10.129 شخص. [3]

---

[1] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، دراسة ميدانية ، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009 – 2010 ص ص 40_41.

[2] ماضي بلقاسم، وأمال خدا دمية، مداخلة بعنوان: "**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها**" ، يوم 20 / 09 / 2011، ص 11.

[3] ماضي بلقاسم، وأمال خدا دمية، مرجع نفسه، ص ص11_ 12.

4.عقود ما قبل التشغيل :

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة و قلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية و الاقتصادية و للحد من تفشي البطالة لدى مختلف فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية سنة 1998.

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل و تشجيعها و تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، و يهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.[1]

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل و دفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعيين و 4500 دج بالنسبة للتقنيين الساميين خلال المرحلة الأولى لمدة سنة، و ابتداء من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من 6000 دج إلى 8000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين و من 4500 إلى 6000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين.[2]

وتشير حصيلة ثلاث (3) سنوات من تطبيق هذا الجهاز إلى النسبة الإجمالية لإنجازه بـ 74 %، و منها تم توظيف ما يقارب 63 % من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات و كانت حصيلة هذا الجهاز للفترة 1998 – 2000 مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): حصيلة عقود ما قبل التشغيل للفترة 1998 – 2000:

قطاع النشاط	1998		1999		2000	
	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
المجال الإداري	5980	5347	7274	5927	4000	2000
المجال الاقتصادي	991	926	6332	4639	7543	7711
المجموع	6971	6273	13606	10566	11593	9711

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، (2001)، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، الدورة العامة الـ 19، نوفمبر، ص 156

- من خلال هذا الجدول يتبين أن العروض أكبر بكثير من التوظيف في نفس الإطار، و أن أكبر نسبة له كانت في الإدارة.

[1] ناصر مراد، **تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، جامعة البليدة، ص7.
.www.kantakji.com/figh/files/economics/60338-doc

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، (2005)، " **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004** "، الدورة العامة العادية الـ26، جويلية، ص 112.

رغم أهمية هذا الجهاز إلا أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، و إن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة وتتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وتضاؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد.

5. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي ،كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

كما كلف الصندوق (CNAC) بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة. [1]

كيفية التمويل: تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة (5) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر ويحدد حسب المستويين الآتيين:

المستوى الأول : 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دج أو يساويهما.

المستوى الثاني: 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دج ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة (دون فائدة والممنوحة من CNAC) بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:

- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دينار أو يساويهما.
- 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

[1] مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

كما يمنح هذا القرض في الحالتين مرة واحدة عند انطلاق المشروع الذي ينجزه البطال أو البطالون ذوو المشاريع.

أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي لاستثمار.

وقد تضمن اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 2011/03/06 عدة إجراءات لا تختلف عن تلك المدرجة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي: [1]

- إلغاء لمدة التسجيل لدى الوكالة الولائية للتشغيل، المهم أن يكون طالب القرض مسجل لدى الوكالة.
- إلغاء الفترة الممتدة ما بين إنهاء النشاط الحرفي والمهني والطلب والتي كانت 12 شهرا.
- المساهمة الشخصية 1% بدلا من 20% سابقا إذا كان القرض أقل من 5 ملايين دينار جزائري و2% بدلا من 25% سابقا إذا كان القرض يتراوح ما بين 5 ملايين دينار جزائري و10 ملايين دينار جزائري.
- قروض غير مكافأة تتحملها الخزينة العمومية وهي كالتالي:

- 500 ألف دينار جزائري للكراء إذا كان ضروري.
- 500 ألف دينار جزائري لشراء سيارات مهيأة.
- مليون دينار جزائري لخريجي الجامعات من أجل الكراء إذا كان مشترك ما بين اثنين أو أكثر في نشاطات كمكاتب الدراسات والأطباء والمحامين.

- زيادة نسبة القروض غير المكافأة من 60%إلى 80% ومن 80%إلى 95% إذا كانت الاستثمارات في الهضاب العليا والجنوب وحسب القطاعات مثل الفلاحة، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية والري، الصناعة التحويلية.
- تمديد فترة تسديد القروض إلى ثلاث (03) سنوات بالنسبة للأساسي وأربع (04) سنوات بالنسبة للفوائد.

1- حصيلة استحداث مناصب الشغل:

بالنسبة حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق يمكن توضحيها في الجدول الموالي وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 31 جويلية 2008، بالإضافة إلى تقديم توقعات للفترة الباقية والتي تمتد إلى غاية 2013:

[1] الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم: 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011.

الجدول رقم (04) : حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الفترات	2007-2005	2008(السداسي الأول)	توقعات الفترة 2009 2013
عدد المشاريع	7569	1786	17834
عدد مناصب الشغل	20757	2398	47800

المصدر:مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

وما يمكن استنتاجه من خلال ملاحظة حصيلة استحداث مناصب الشغل والاجراءات التي أدخلت على عمل الصندوق في استحداث مناصب شغل وذلك في شهر مارس 2011، يمكن أن تعطي حقيقة التوقعات المبرمجة في استحداث مناصب الشغل الى غاية 2013.

6. القروض المصغرة:

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS) و دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999 و هو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 60 عاما و يتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر،ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 و 350.000 دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص ما لا يقل عن 05% من مبلغ القرض المطلوب و تقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 05 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، و تتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 02% من الفوائد البنكية و زيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملايير دج (منها 2.5 تدفعها الخزينة من أجل ضمان البنوك و تسهيل منح القروض).[1]

[1] ماضي بلقاسم، وأمال خدا دمية، مرجع سابق، ص 14.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف النمو الاقتصادي في فترة التسعينات ارتفاع قليل في معدلاته المرجوة نتيجة السياسات الاقتصادية الناتجة من طرف البلد، لذلك سنتناول في هذا المبحث إلى خصائص النمو ،اتجاهاته، كما سنحاول معرفة العلاقة بين النمو و البطالة.

المطلب الأول: خصائص النمو في الجزائر

للنمو عدة خصائص نذكر منها: [1]

أولا: مستوى نمو غير كافي

أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6 % عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1 % غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن النمو ما زال غير كافي من أجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية العجز الاجتماعي و الفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.
- تلبية الطموحات الجديدة المترتبة على الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.
- تعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان و طموحاتهم غير محددة و قدرة حق قدرها عند إعداد السياسات العمومية و تنفيذها.

إن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة كثرة اليد العاملة و حركيتها المتزايدة و كلفتها الزهيدة.

لكن الاختلاف الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين عن العمل و بين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة و توزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة و منها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

ثانيا: ثقل العوامل الخارجية

إن نسبة النمو التي بلغت 6.8 % سنة 2003 و التي بلغت مستوى لا نظير له منذ 20 سنة، متبوعة بنسبة 5.2 % من النمو سنة 2004 يشكلان حقا عناصر تبعث على الوطن العام.

غير أن جمود بنية الاقتصاد على حساب الصناعة يؤدي بوجود تهديد من قبل المحيط الدولي على البلدان التي تصدر مادة واحدة مثل الجزائر، و يفرض هذا الجمود تحويل أرباح انتاجية الاقتصاد المرتبطة بتقلب أسعار البترول إلى انتاجية مادته.

[1] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، *دار هومة* للكتاب الحديث، **2000، ص 61 – 63.**

قد سبق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال مشكل إعادة الهيكلة و التوازن في ميدان التسيير و السوق.

فاعتماد الجزائر على تصدير مادة واحدة (المحروقات) يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات سعر البرميل من البترول و ما يترتب عنها من انعكاسات موارد مالية للدولة.

ثالثا: ضعف نمو الانتاجية

إن مستوى النمو ونوعيته تحددها انتاجية العمل ورأس المال، ولكن العلاقة بين الانتاج و الوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الانتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، إن حصيلة العشرية الممتدة بين 1967 – 1978 أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت إلى سنة 1994 وحسب البنك العالمي فإن تطور الانتاجية الاجمالية للعوامل كان سلبيا (4.3 % عن كل عامل) خلال الفترة الممتدة بين 1979 – 1994 و يبدو أنه تحسن قليلا منذ الشروع في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية (0.3 % عن كل عامل) خلال الفترة الممتدة من 1995 – 1999، غير أن تحسين الانتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود اساسا إلى تكميل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي.

المطلب الثاني: اتجاهات النمو في الجزائر.

لمعرفة الاتجاهات العامة للنمو في الجزائر لا بد لنا من التطرق إلى:

1- الاصلاحات الاقتصادية والنمو:

إن عملية الاصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية وسياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغير سلوك الافراد ووحدات الانتاج والخدمات.

ويكمن الهدف الرئيسي من الاصلاحات التي شرع البلد في تطبيقها فعليا ابتداء من اواخر سنة 1987 في ادخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني.

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن النمو الاقتصادي المسجل كان ومايزال اقل من الامكانات المتاحة، حيث سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الاصلاح الاقتصادي نسبة 0.6%، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1995، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 3.2% خلال الفترة (1995-2000) بينما وفي المتوسط، سجل مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة 2.1% لنفس الفترة، وذلك بفضل قطاع الفلاحة، الا أن باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، البناء والاشغال العمومية والخدمات عرفت نمو ضعيف في قيمها المضافة، لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الانتاج العصري، وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة من

19% سنة 1989 إلى 33.9% سنة 1998، مع تدهور القدرة الشرائية للسكان بشكل ملفت للانتباه الذي نتج عن انتشار واسع للفقر خلال التسعينات.

إن هذا الاداء الضعيف في معدلات النمو الاقتصادي يمكن ارجاعه إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي.

2- برامج دعم الانعاش الاقتصادي والنمو:

إن النسبة 3.2% المحققة والمذكورة اعلاه، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة.

ولقد تزامن هذا الوضع من ارتفاع في اسعار البترول سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل (28.60) دولار للبرميل.

وقد سمح هذا الانفراج المالي مباشرة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي على فترة تمتد من سنة 2001 إلى 2004 الذي يرمي إلى ثلاثة اهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وانعاش الاقتصاد الجزائري، انشاء مناصب شغل، مكافحة الفقر.

إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح، وهو يشكل أداة قد تكون ناجعة في تحسين المداخيل وظروف المعيشة والشغل.

غير أن نجاعة برنامج الانعاش تتوقف على القدرات التسييرية لدى مختلف الجهات المعنية بتنفيذه، لاسيما الجماعات المحلية ولتحقيق ذلك يجب تحديد اولويات بدقة والتنسيق فيما بينها دون التغاضي عن غاية هذا البرنامج والمتمثلة في انعاش النمو المستدام.

إن قراءتنا لحصيلة البرنامج في نهايته، توحي بأن اداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة.

حيث سجل نموه في المتوسط نسبة 5.4% خلال الفترة الرباعية للبرنامج. كما احرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط 6.5% لنفس الفترة، والذي تحقق اساسا بفضل قطاعي البناء والاشغال العمومية وكذا الخدمات.[1] ومن حيث القيمة المضافة الاجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003) كانت كالتالي:

[1] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006،ص2-4.

الجدول رقم(05):مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003).

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والاشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة	%8.6	%18.6	%30	%13	%29

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003، اهداف الألفية من أجل التنمية-انجازات وآفاق-،الدورة 25،ديسمبر 2004،ص41.

يتضح من الجدول رقم (01) أن مساهمة النشاطات المنتجة في متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003) تضع في المقدمة المحروقات بـ 30%، قطاع الخدمات بنسبة 29%، في الوقت الذي تساهم فيه الفلاحة بنسبة 18.6%، بينما قدرت مساهمة قطاع البناء والاشغال العمومية بـ 13% وانتقلت حصة الصناعة من 13.3% سنة 1990 إلى 8.6% في سنة 2003.

فقد سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة (قرابة 717000 منصب شغل سنة 2004)، وهبوط معدلات البطالة إلى نسبة 17.7% سنة 2004 وتقليص الفقر إلى نسبة 6.8 % سنة 2004 .

3- الاستثمار و النمو الاقتصادي:

فإذا كان معدل النمو مرتبط أساسا بمستويات الاستثمار المسجلة، فإن الاستثمار يتحدد بدوره بحجم الادخار المحلي و لتحقيق معدلا أعلى لنمو الناتج يتم لمحالة عن طريق اجراءات الرفع من القدرة الادخارية، فقد وجد بورشتاين و دي جورجيو أن[1] الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعا فمن غير المنطقي توقع أن مردودية رؤوس الأموال تكون ثابتة في البلدان المتخلفة و المتطورة فمعروف أن مردودية هذه الأموال تكون مرتفعة جدا في اليابان ومنخفضة في النيجر.

في هذا الشأن، تعرف حركية الاستثمار في الجزائر منذ سنة 2000، منحنى نمو دائم بفضل جهود الدولة لكن التحسن الذي تشهده مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري الذي يبقى مقيدا بجملة من العوائق المتمثلة أساسا في البنية التحتية، القوانين، العقار، الجهاز المصرفي، الفساد و الأمن و غيرها.[2]

[1] براكش لونجاني و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، **مجلة التمويل و التنمية**، صندوق النقد الدولي، 2001، المجلد 38، العدد2، ص7.

[2] زعباط عبد الحميد، **المناخ الاستثماري في الجزائر**،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد11، 2004، ص56.

كما أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبترول و تذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة ، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟸ ارتفاع نسبة التشغيل ⟸ انخفاض معدل البطالة

قانون OKUN: يشير هذا قانون إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل تغيير البطالة، بحيث اعتبر OKUN أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. و حسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى أو الحد الطبيعي للنمو.

ويرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل OKUN بالعلاقة التالية:

$$U = a + b(y - y^*)$$

وهو ما يفترض تحديد نسبة البطالة الطبيعية a حددها OKUN في 3 % وكذلك تحديد نسبة نمو فعلي y^* وبتحديد التغيرات عبر الزمن و يمكن تطوير نموذج OKUN من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على

$$\Delta U = a' + b\Delta y + \varepsilon$$

ΔU: التغير في نسبة البطالة %.

Δ y: معدل النمو الاقتصادي.

b: المرونة بين النمو والبطالة.

$\boldsymbol{\varepsilon}$: نسبة الخطأ

وتسمح المعاملات a' و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض فإذا لم يتغير معدل البطالة أي $\Delta U = 0$ فإن الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

$$\boldsymbol{y^* = -a'/b}$$

وهي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار معدل البطالة والنتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير،ويبدأ التأثير بين النمو

[1] عائشة مسلم، مرجع سابق، ص6.

والبطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من المعدل الطبيعي أو الفعلي،وهنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو و معدل الانخفاض في البطالة.

ويشير b إلى العلاقة بين البطالة و النمو و هو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغير وحدوي في النمو الاقتصادي و يكون: [1]

$$b = \frac{\Delta U}{\Delta y}$$

[1] مختاري فيصل، **مداخلة بعنوان العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية**، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، ص ص 7-8.

المبحث الثالث: قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر

الجدول رقم(06):تطور معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2013

البطالة%	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
19,8	27,18	1990
20,6	36,53	1991
23	31,79	1992
23,2	26,84	1993
24,4	25,95	1994
27,9	27,43	1995
27,99	32,28	1996
25,43	32,01	1997
28	27,21	1998
29,3	31,62	1999
29,77	44,85	2000
27,3	41,51	2001
25,9	40,53	2002
23,7	44,71	2003
20,08	47,67	2004
15,27	54,79	2005
12,27	57,06	2006
13,8	56,67	2007
11,3	56,61	2008
10,2	46,30	2009
10	48,45	2010
10	47,93	2011
11	47,23	2012
9,8	46,14	2013

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

1- رسم لوحة الانتشار :

من خلال رسم لوحة الانتشار :يتبين لنا من الرسم وجود علاقة خطية بين بين كل متغير مفسر والمتغير التابع

الشكل رقم(04): يمثل رسم لوحة الانتشار

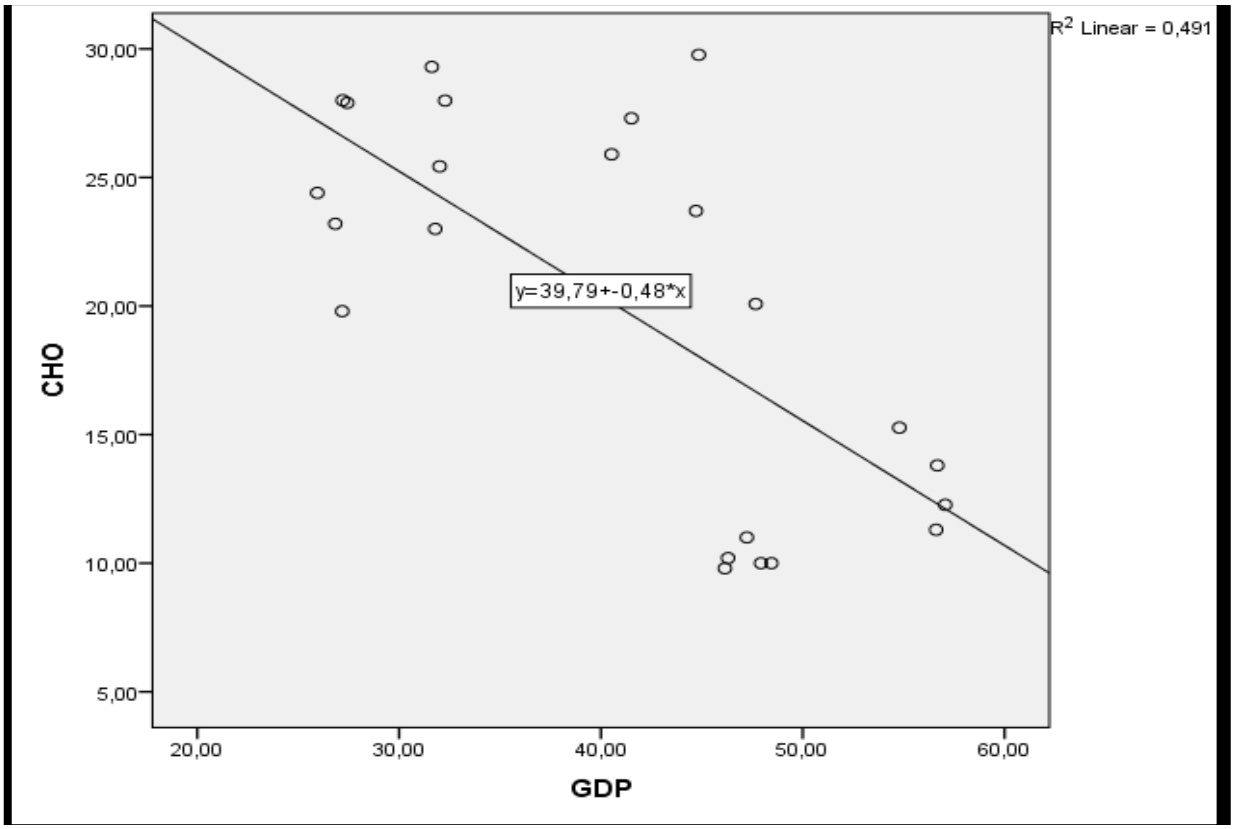

من خلال رسم لوحة الانتشار :يتبين لنا من الرسم تشكل سحابة من النقاط غير متباعدة عن بعضها البعض ، حيث تمثل خطا مستقيما ذي اتجاه واحد ويؤكد بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسرة **علاقة خطية عكسية** .

جدول رقم:(07)حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل :

		CHO	GDP
CHO	معامل الارتباط بيرسون	1	-0,701**
	Sig. (2-tailed)		0,000
	N	24	24
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتضح لنا من خلال جدول أن معامل الارتباط بيرسون بين **المتغير التابع والمتغير المستقل** دال إحصائيا حيث :

- قيمة الخطأ Sig. (2-tailed) بلغت 0.00 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.01

01- ايجاد معادلة الانحدار البسيط بين CHO وGDP

إن العلاقة بين المتغيرين خطية وبالتالي تكون صيغة المعادلة بشكل التالي :

$$CHO = a + b\ gdp + ei$$

CHOالبطالة :

GDP الناتج المحلي الاجمالي:

جدول رقم (08) : يبين تحليل التباين للانحدار البسيط

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	r	R^2
الانحدار	599,457	1	599,457	21,259	0,000	0,701	0,491
الخطأ	620,353	22	28,198				
الكلي	1219,810	23					

	B	BETA	T	SIG
(Constant)	39,789		8,989	0,000
GDP	- 0,485	- 0,701	- 4,611	0,000
a. Predictors: (Constant), **GDP**				
b. Dependent Variable: **CHO**				

المصدر:من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss.

$$CHO = 39,789 - 0,485\ GDP + ei$$

2-التحليل الاقتصادي للنموذج:

بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الاجمالي (b) نلاحظ ان إشارته سالبة ،أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المستقل(الناتج المحلي الاجمالي)وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ،جيث إذا تغير الناتج المحلي الاجمالي بـ1 % فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.48% إذن معامل(b)له معنوية اقتصادية وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لتشخيص البطالة في الجزائر نجد أن معدلات البطالة عرفت تزايدا في السنوات التي اتبعت فيها الجزائر، سياسة الاصلاح الاقتصادي والتي كان لها أثر كبير على مستوى التشغيل والبطالة وأرادت الجزائر علاجها من خلال وضع مجموعة من الترتيبات المتمثلة في برنامج تشغيل الشباب ،عقود ما قبل التشغيل، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،القروض المصغرة وغيرها.....إلخ.

وكما تبين لنا من خلال دراستا لخصائص وأسباب البطالة في الجزائر بشكل موجز أن البطالة في عالم الريف تكون مرتفعة ،وأن أغلب البطالين من فئة الذكور، وأن سبب البطالة عموما راجع إلى إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل أساسي وإهمال القطاعات الأخرى،كما نجد أن النمو الاقتصادي بالجزائر ذو مستوى نمو غير كافي لتلبية حاجيات السكان وتوفير فرص الشغل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والتي تعاني منها كل الدول، أخذة حيزا كبيرا من افكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها ومن هدا المنطلق حاولنا من خلال هذا البحث الاجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وان الهدف من وراء هذا البحث قياس اثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

1- نتائج البحث

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف نظرياتهم فيما يتعلق بظاهرة النمو الاقتصادي سواء النظرية الكلاسيكية أو الكنزية أو النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث على المستوى الاقتصادي باستمرار والتي تتم في فترة زمنية وظروف مختلفة لا تتصف بالاستمرارية واللا الشمولية.

- تبين لنا من خلال مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو الكنزية أو الحديثة، وهذا راجع إلى التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة تتم في فترة زمنية وظروف معينة،إضافة إلى ذلك عدم انطباق هذه النظريات على أوضاع الدول النامية ،يقلل من امكانية الاستفادة منها وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.

- إن سياسة الاصلاح التي اتبعتها الجزائر لها آثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية حيث تفاقمت مشكلة البطالة مما يعني أن سياسة الاصلاح لها أثر على مستوى التشغيل والبطالة وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- إن أسباب البطالة في الجزائر متعددة وترجع عموما إلى تزايد السكان ،والتزايد المستمر لاستعمال الآلات واعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وقامت الجزائر،بإتباع مجموعة من الترتيبات لمكافحة البطالة متمثلة في الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، والتي حققت نتائج إيجابية لكن كانت أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، إضافة إلى ذلك فإن المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل مؤقتة،وبالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل كون أن كل هذه الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية، والتي مصدرها الوحيد هو العائد من المحروقات.

- من خلال الدراسة القياسية يتبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة حيث أن ارتفاع معدل النمو يؤدي إلى ارتفاع نسبة التشغيل ومن ثم التقليل من معدل البطالة.

2- الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث حاولنا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة وهي:

- تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص عمل وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات(تخفيض الضرائب).

- إن تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له أثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي،وبالتالي إنشاء مناصب شغل جديدة.

- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البطالة ودراسة تطورها.

3- أفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر،وذلك من خلال الفترة 1990-2013 إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أفاق عملية جديدة.

- محاولة تطبيق في دراسات قادمة نماذج حديثة مثل نماذج var،نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ VECM فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع تطور الظواهر على مستوى الاقتصاد الكلي.

- اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ-المعاجم والقواميس:

1. إبراهيم مذكور ،معجم العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975.

ب- الكتب باللغة العربية:

2. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، *دار هومة* للكتاب الحديث، 2000.

3. أشواق بن قدور ،تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،ط1، 2013.

4. إياد عبد الفتاح النسور ،المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ،2013.

5. بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط3،2008.

6. حسام دواد وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1،عمان ،2000.

7. حسين عمر ،موسوعة الفكر الاقتصادي ،دار الكتاب الحديث للنشر ،ج2.

8. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،دار وائل للنشر والتوزيع،ط9 ،2008.

9. خبابة عبد الله،تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية ،2014.

10. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،عالم المعرفة ،1978،الكويت.

11. ضياء مجيد الموسوي،أسس علم الاقتصاد ،ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

12. طالب محمد عوض،مدخل إلى الاقتصاد الكلي،معهد الدراسات المصرفية،الأردن،2006.

13. عبد الحكيم رشيد،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار البداية للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،2010.

14. عبد الرحمن يسرى أحمد ،النظرية الاقتصادية(الكلية والجزئية) ،الجامعة الإسكندرية ،كلية التجارة،2004.

15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية،الإسكندرية،ص11.

16. عبد المجيد قدي،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر ،2005.

17. عبد المطلب عبد الحميد،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات،الدار الجامعية الإسكندرية،2010.

18. عبد الوهاب أمين وفريد بشير:الاقتصاد الكلي،مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية، ط2،2010.

19. فريدريك شرر،نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي،تعريب على أبو عمشة،مكتبة العبيكان،ط1 ،2002.

20. فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديث،ط1،عمان،2004.

21. كامل بكري،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،الإسكندرية،1988.

22. مايكل ابدجمان،ترجمة محمد إبراهيم منصور،الاقتصاد الكلي،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،1999.

23. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،2004.

24. محمد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا،مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2008.

25. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2007.

26. محمد عبد العزيز عجيمية وايمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية،قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية،مصر،2002.

محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،مطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999

27. محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف ،الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1،عمان ،2009.

28. مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2007.

29. مدني بن شهرة ،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان ،2009.

30. مدحت القريشي،اقتصاديات العمل،دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1،الأردن،2007.

31. ميشال تودارو،التنمية الاقتصادية،دار المريخ الرياض،المملكة العربية السعودية،2006.

32. ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010

33. ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروق،مدخل في علم الاقتصاد،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،2007.

34. هو شيار معروف،تحليل الاقتصاد الكلي،دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ،2005،.

35. هوشيار معروف:التنمية الاقتصادية،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،عمان ،2005.

36. يزيد مليحة ،الاقتصاد والقانون،دار هومة .

ج-الملتقيات والمؤتمرات:

37. إلهام نايت سعيدي،آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، الجزائر، 13-14 افريل 2011.

38. لبشير عبد الكريم و دحمان بوا علي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي- حالة الإقتصاد الجزائري ، منتدى الإقتصاديين المغاربة.

عروب رتيبة،بوسيعين تسعديت،أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (الجزائر حقائق وآفاق)،الملتقى الوطني بعنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطعية.

39. غالم عبد الله و حمزة فيشوش، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر(المساهمات و أوجه القصور) الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

40. ماضي بلقاسم، وأمال خدا دمية، مداخلة بعنوان: "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها" ، يوم 20 / 09 / 2011.

41. مختاري فيصل، مداخلة بعنوان العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر.

42. ميمون طاهر وغلاب فاتح ، سياسات وبرامج التشغيل دولية متبعة في معالجة ظاهرة البطالة، مداخلة ضمن اللتقى الدولي دراسة نماذج لتجارب دولية في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،الجزائر،15-16،نوفمبر 2011.

43. مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

د- المجلات والجرائد والتقارير:

44. البشير عبد الكريم،تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول .

45. براكش لونجاني و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2001، المجلد 38، العدد2.

46. الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم: 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011.

47.دادن عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمن ،دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2008 ،مجلة الباحث ،العدد2012،10.

48.زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد11، 2004.

49.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، (2005)، " مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 "، الدورة العامة العادية الـ26، جويلية.

50.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،(1998)، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الأول من سنة 1998، الدورة 12، نوفمبر.

51.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،(1998)، تقرير حول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر.

مسعي محمد،سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،العدد 10، 2012.

52.وليد ناجي الحيالي ، دراسة بحثية حول البطالة ، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك

هـ- الرسائل والأطروحات والمذكرات:

53.بن جيمة عمر،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ،مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان،2010-2011.

54.بودخدخ كريم،أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر 2001-2009،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2009_2010.

55.بيوض محمد العيد،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،دراسة مقارنة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،2010_2011.

56.دحماني محمد ادريوش،إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل،مذكرة ماجستير،فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان ،2012-2013.

57.سليم عقون،قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ،دراسة قياسية ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف،2009-2010،ص13.

58.شلالي فارس،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004،رسالة ماجستير،اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2004-2005.

59.قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009 – 2010.

60.محي الدين حمداني،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،دراسة حالة الجزائر،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008_2009.

61.معاذ صغير،تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،2012-2013.

62.عائشة مسلم،اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.

و-قائمة الكتب بالأجنبية:

63. Vinod thomas and tamra belt:growth and the envirnmet:alies or foes.? finance and development review:international monetary fund ;1997;p22.

ز- المواقع الالكترونية:

64.ناصر مراد، تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، جامعة البليدة.
.www.kantakji.com/figh/files/economics/60338-doc

65. www.ons.dz

الملاحق

Notes

Output Created		27-MAY-2015 18:11:35
Comments		
Input	Data	H:\فنيانة\افنيانة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	24
Syntax		GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR)=GDP WITH CHO /MISSING=LISTWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,25
	Elapsed Time	00:00:00,23

Notes

Output Created		27-MAY-2015 18:13:40
Comments		
Input	Data	H:\فنيانة\افنيانة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	24
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=CHO GDP /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,01

Regression

Notes

Output Created		27-MAY-2015 18:22:21
Comments		
Input	Data	H:\فنيانة\افنيانة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	24
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT CHO /METHOD=ENTER GDP /RESIDUALS DURBIN NORMPROB(ZRESID) /SAVE PRED ZRESID.
Resources	Processor Time	00:00:00,22
	Elapsed Time	00:00:00,27
	Memory Required	1380 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	312 bytes
Variables Created or Modified	PRE_1	Unstandardized Predicted Value
	ZRE_1	Standardized Residual

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	GDP[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: CHO

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,701[a]	,491	,468	5,31017	,329

a. Predictors: (Constant), GDP

b. Dependent Variable: CHO

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	599,457	1	599,457	21,259	,000[b]
	Residual	620,353	22	28,198		
	Total	1219,810	23			

a. Dependent Variable: CHO

b. Predictors: (Constant), GDP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	39,789	4,427		8,989	,000
	GDP	-,485	,105	-,701	-4,611	,000

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	GDP	1,000	1,000

a. Dependent Variable: CHO

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	GDP
1	1	1,970	1,000	,02	,02
	2	,030	8,043	,98	,98

a. Dependent Variable: CHO

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	12,1166	27,2040	20,0004	5,10523	24
Residual	-7,61249	11,73190	,00000	5,19345	24
Std. Predicted Value	-1,544	1,411	,000	1,000	24
Std. Residual	-1,434	2,209	,000	,978	24

a. Dependent Variable: CHO

Charts

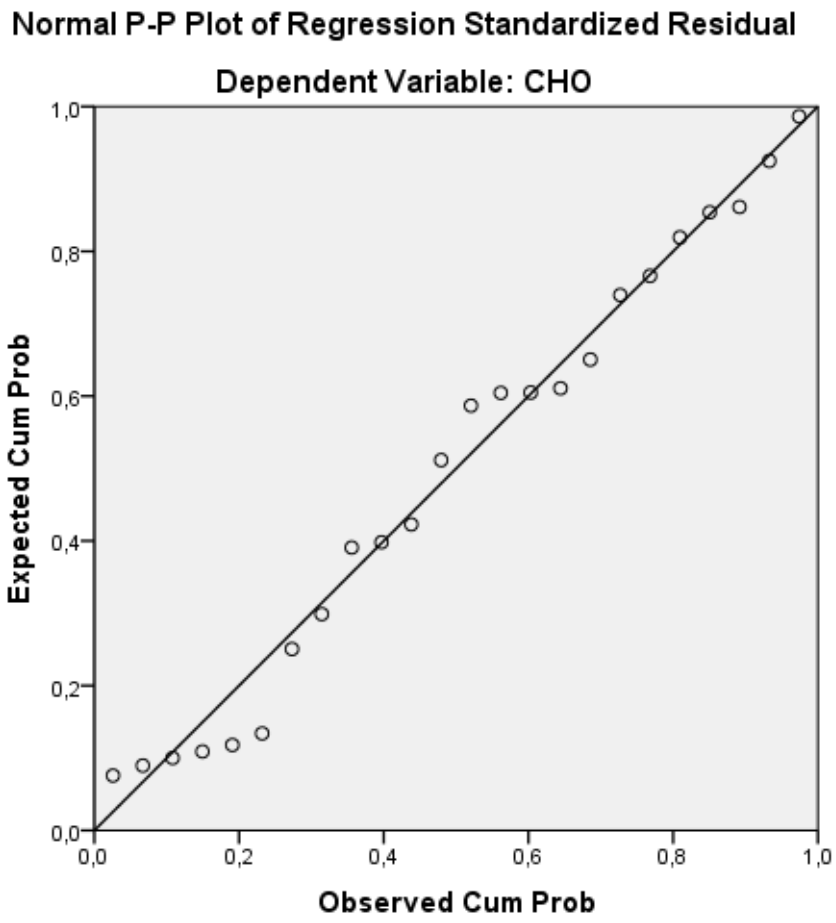


```
DATASET ACTIVATE DataSet1.

SAVE OUTFILE='H:\77_ن؛75_فـني\؛77_ن؛75_فـني;.sav'
  /COMPRESSED.
GRAPH
  /SCATTERPLOT(BIVAR)=GDP WITH CHO
  /MISSING=LISTWISE.
```

Graph

Notes

Output Created		27-MAY-2015 18:54:59
Comments		
Input	Data	H:\فنيانة\فنيانة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>

	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	24
Syntax		GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR)=GDP WITH CHO /MISSING=LISTWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,22
	Elapsed Time	00:00:00,23

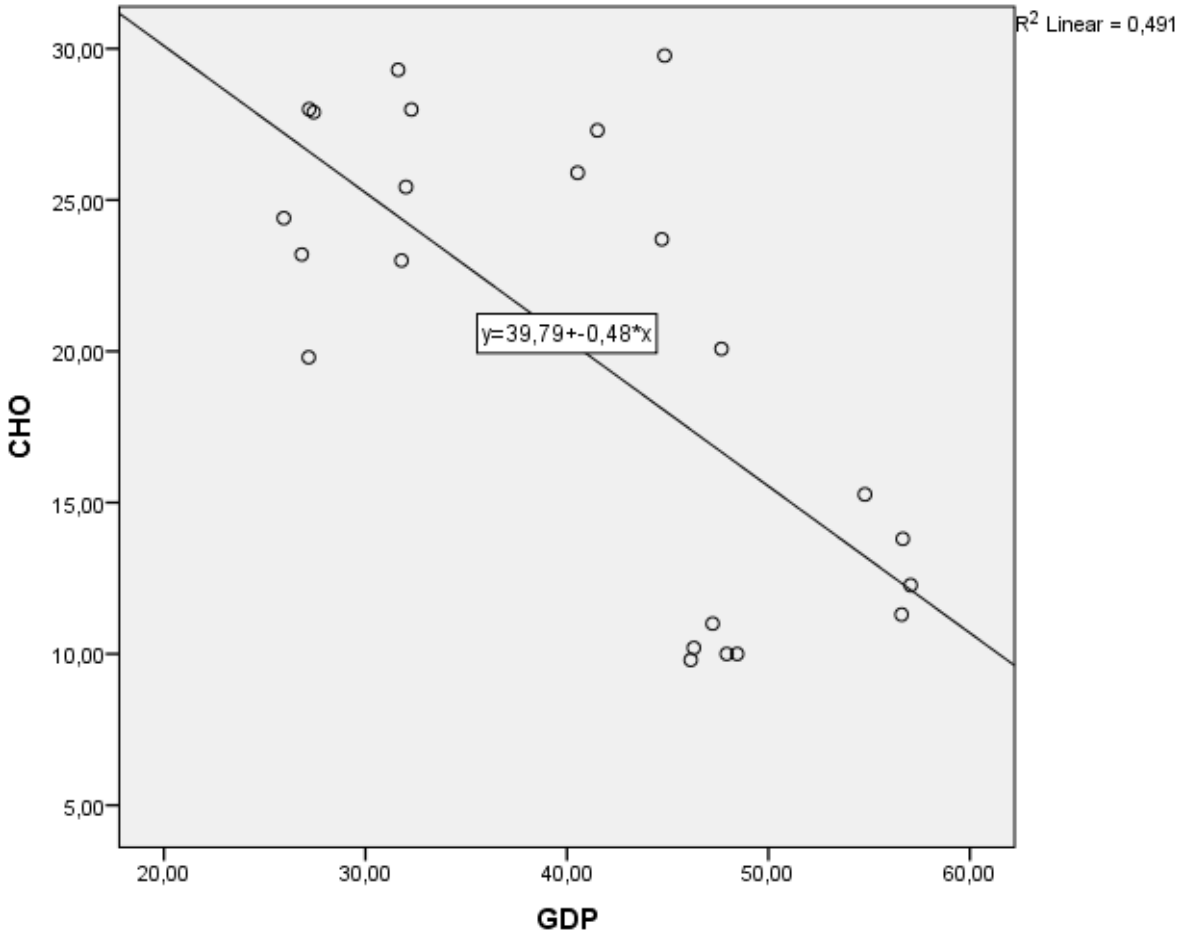


```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=CHO GDP
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		27-MAY-2015 18:55:22
Comments		
Input	Data	H:\فنيانة\فنيانة.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	24
	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
Missing Value Handling	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=CHO GDP /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,12
	Elapsed Time	00:00:00,14

Correlations

		CHO	GDP
CHO	Pearson Correlation	1	-,701**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	24	24
GDP	Pearson Correlation	-,701**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	24	24

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي للحكومات المختلفة من جهة والأفراد من جهة أخرى ، ذلك لكونه يمثل الخلاصة للجهود الاقتصادية في المجتمع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وهو شرط ضروري لتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، ويتم من خلاله توفير مناصب شغل ومن ثم التخفيف من مشكلة البطالة والتي تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ،البطالة ، التنمية الاقتصادية .

Résumé :

La croissance économique est le principal objectif des différents gouvernements d'une part et les personnes d'autre part , parce qu'elle représente un résumé des efforts économiques dans la communauté pour atteindre le bien- être économique , ce qui est une condition nécessaire pour améliorer le niveau de vie des personnes , et à travers laquelle fournissant des emplois et donc à atténuer le problème du chômage, qui est l'un des plus importants problèmes économiques et sociaux dans le pays .

Mots clés: la croissance économique , le chômage , le développement économique .

Summary:

Economic growth is the main objective of the various governments on the one hand and individuals on the other hand , because it represents a summary of economic efforts in the community to achieve economic well-being , which is a necessary condition to improve the standard of living for individuals , and through which providing jobs and thus alleviate the problem of unemployment which is one of the most important economic and social problems in the country.

Key words: economic growth , unemployment , economic development.

الحمد لله